Document: EB 2018/125/R.7/Add.5
Agenda: 3(e)(i)
Date: 8 November 2018
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

النتائج المنبثقة عن تحليل التمويل المشترك والعناصر الرئيسية لاستراتيجية التمويل المشترك في الصندوق

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Ruth Farrant
مديرة شعبة خدمات الإدارة المالية
رقم الهاتف: 2281 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: r.farrant@ifad.org

Jill Armstrong
المديرة المؤقتة
شعبة سياسة العمليات والنتائج
رقم الهاتف: 2324 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: j.armstrong@ifad.org

Lisandro Martin
مديرة شعبة أفريقيا الغربية والوسطى
رقم الهاتف: 238 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: lisandro.martin@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الخامسة والعشرون بعد المائة
روما، 12-14 ديسمبر/كانون الأول 2018

للعلم

المحتويات

توصية **iii**

الموجز التنفيذي **iv**

ألف – الرسائل الرئيسية iv

باء – الخطوات التالية v

الخلفية **1**

أولا – الأنماط التاريخية في بيانات التمويل المشترك للصندوق **1**

ألف – التمويل المشترك حسب دورة تجديد الموارد 1

باء – الفروقات الإقليمية في التمويل المشترك 2

جيم – الاتجاهات الإقليمية في التمويل المشترك 3

دال – أنواع الجهات المشاركة في تمويل مشروعات الصندوق 5

ثانيا – تحليل محركات التمويل المشترك: الأسلوب والنتائج **7**

ألف – المنهجية 7

باء – اختيار المتغيرات الرئيسية الهامة والنتائج 8

جيم – المتغيرات المتصلة بالبلد 8

ثالثا – العوامل المتصلة بالمشروع **10**

ألف – العوامل المتصلة بالصندوق 11

رابعا – الترابط بين التمويل المشترك والخصائص القطرية كما يتضح من أداء القطاع الريفي ومؤشر الضعف الخاص بالصندوق **12**

ألف – أداء القطاع الريفي 12

باء – مؤشر الضعف الخاص بالصندوق 13

خامسا – التمويل المشترك العيني **15**

سادسا – التمويل المشترك من القطاع الخاص (الموسع) **16**

ألف – التعاريف 16

باء – انخراط الصندوق مع القطاع الخاص 17

سابعاً – العناصر الرئيسية التي ستُعالجها استراتيجية التمويل المشترك **22**

ألف – الأساس المنطقي والسياق 22

باء – الدروس المستفادة من التجربة 22

جيم – المبادئ والعناصر الرئيسية 24

دال – خطة العمل 27
هاء – الرصد 28

الذيول

الذيل الأول – عينة بيانات
الذيل الثاني – قطاعات المشروعات

توصية

1- مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال مدعوة إلى الإحاطة علماً بالمعلومات الإضافية الواردة في القسم الرابع من هذه الوثيقة.

2- علاوة على ذلك، يُرجى من مجموعة العمل تحليل العناصر الرئيسية التي ستعالجها استراتيجية التمويل المشترك والموافقة عليها، على النحو الوارد في القسم السابع وحسب ما هو وارد بإيجاز أدناه. وتقترح الإدارة مراعاة ما يلي في الاستراتيجية:

- تحديد رؤية واضحة للصندوق في سياق التمويل المشترك من أجل تأكيد دور الصندوق – على النحو المتوخى في نموذج العمل – كمجمع للتمويل الإنمائي.
- إبراز الصلة بين الهيكل اللامركزي للصندوق والتمويل المشترك.
- إبراز الدور القوي للمناقشات على مستوى برامج الفرص الاستراتيجية القطرية وتصميم المشروعات للتعريف بمستويات التمويل المشترك المتوقعة.
- الاستفادة من خبرة الصندوق وسائر المصارف الإنمائية متعددة الأطراف، والاسترشاد أيضاً بالتقييمات المتصلة بالتمويل المشترك التي أجراها الصندوق والمصارف الإنمائية متعددة الأطراف الأخرى.
- الاستفادة من نتائج التحليل الكميّ، والآراء النوعية المستمدة من جماعات التركيز، واستقصاء داخلي، ومقابلات مع الموظفين التشغيليين في روما وفي الميدان.
- التركيز على مختلف مصادر التمويل المشترك التي تحركها عوامل مختلفة، على النحو المبيَّن في التحليلين الكمي والنوعي وتوضيح مصادر التمويل المشترك التي ينبغي إيلاؤها الأولية.
- تقييم مختلف طرائق التمويل المشترك وطرح توصيات بشأن الطرائق الأنسب للصندوق.
- التوصية باتخاذ خطوات لتعزيز قياس التمويل المشترك العيني والمقدَّم من القطاع الخاص.
- النظر في العوامل والفروق الإقليمية في توجيه وصول أهداف التمويل المشترك المؤسسية إلى المستوى الإقليمي وكذلك وصولها من خلال برامج الفرص الاستراتيجية القطرية إلى المستوى القطري.
- مراعاة التمويل المشترك ليس فقط كوسيلة لتعبئة تمويل إضافي، بل والأهم من ذلك هو الاستفادة من المعرفة والخبرة التكميلية التي يتمتع بها الشركاء.
- تحديد التغييرات في عمليات الصندوق التي قد تكون مطلوبة لنجاح تنفيذ الاستراتيجية.
- التركيز على التنفيذ وإدراج خطة عمل تُحدِّد بوضوح الأدوار والمسؤوليات داخل الصندوق لدعم الاستراتيجية، وكذلك خطط لرصد النتائج.
- إدراج منهجية تعميم الأهداف المؤسسية في الأهداف الإقليمية الإرشادية بالشكل المقدم إلى مجموعة العمل والمعتمد منها.

الموجز التنفيذي

ألف – الرسائل الرئيسية

1- يظهر التمويل المشترك الشامل للصندوق خلال فترة العشرين عاماً الممتدة من عام 1995 إلى عام 2014 اتجاهاً متناقصاً من الفترة التي يغطيها التجديد الثامن لموارد الصندوق. وقد تحققت أعلى نسبة للتمويل المشترك خلال فترة التجديد الثامن لموارد الصندوق، في حين تبدو فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق أصعب دورة لتجديد الموارد حتى الآن. وقد يكون السياق الإنمائي الدولي ما بين عامي 2010 و2012، بالإضافة إلى أزمة الغذاء، قد دفعا بالتمويل المشترك الاستثنائي الذي سجل في فترة التجديد الثامن لموارد الصندوق. كما كانت المساهمات من حساب أمانة المرفق الإسباني للتمويل المشترك لأغراض الأمن الغذائي أيضا مصدرا هاما للتمويل المشترك خلال فترة التجديد الثامن لموارد الصندوق. (انظر القسم أولاً–ألف).

2- وتوجد فروق كبيرة في مستويات التمويل المشترك داخل الأقاليم وفيما بينها، وتقوم بلدان رئيسية قليلة بتحريك نسبة التمويل المشترك (انظر القسم أولا–باء).

3- وأجري تحليل كمي لتحديد محركات التمويل المشترك المحلي والدولي للصندوق. وستساعد نتائج التحليل على إرساء الأساس لوضع استراتيجية وخطة عمل التمويل المشترك في الصندوق بما يتفق مع الالتزام ذي الصلة للتجديد الحادي عشر[1].

4- وحددت النتائج عدة متغيرات ذات دلالة إحصائية تتعلق بالبلدان، والمشروعات، والخصائص المحددة من قبل الصندوق (انظر القسم ثانيا) على النحو التالي.

- من أبرز الأمور المهمة مستوى الدخل، والأداء المؤسسي الريفي، والهشاشة، والضعف، وكذلك حجم سكان الريف؛
- تبين أن المشروعات الكبيرة القائمة على شراكات موسعة، ذات أهمية لتعبئة الموارد؛
- تنطوي علاقة الصندوق مع البلد، باستخدام المشروعات التي يديرها مدير برنامج قطري، وفي الحافظة كمؤشر غير مباشر، على أثر كبير.

5- وعلاوة على ذلك، تبين وجود علاقة ارتباط قوي بين أداء القطاع الريفي للبلد، ودرجات مؤشر الضعف الخاص بالصندوق، والتمويل المشترك (انظر القسم ثالثا).

6- ولذلك تقتضي النتائج الأولية اتباع نهج متباين بتباين البلدان والأقاليم، إذ لا يمكن تطبيق نفس المتطلبات على كل مستويات فئة دخل واحدة .

[1] انظر الوثيقة GC 41/L.3/Rev.1، تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، الملحق الأول: مصفوفة الالتزامات والإجراءات القابلة للرصد الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، وإطارها الزمني.

7- ولم يؤكد الصندوق حتى الآن أهمية تسجيل المساهمات المحلية العينية من الحكومات والمستفيدين والشركاء المنفذين والإبلاغ عنها. وأدى هذا إلى التقليل من شأن مثل هذه المساهمات على مر تاريخ الصندوق، وهو ما يمكن أن يكون مهما في بعض المشروعات.

8- وأعدت مذكرة تقنية بشأن التمويل المشترك المحلي العيني. وهي تقدم توجيهات واضحة في مراحل التصميم، والتنفيذ، والمراجعة أثناء دورة حياة المشروع بشأن تسجيل المساهمات العينية، وقياسها، والإبلاغ عنها بطريقة منهجية . وستُدرج المذكرة في استراتيجية وخطة عمل التمويل المشترك في الصندوق.

9- وينطوي انخراط الصندوق مع القطاع الخاص على أبعاد متعددة. وبينما يبذل الصندوق جهودا كبيرة لتسجيل بيانات المساهمات التي تجتذبها مشروعاته من القطاع الخاص، ما زال ينبغي معالجة إمكانية التقدير بأقل من القيمة الحقيقية، وينبغي بذل جهود لرصد التأثيرات التحفيزية (انظر القسم سادساً).

10- وتقترح الإدارة أن تستند العناصر الرئيسية التي ستعالجها استراتيجية التمويل المشترك إلى نتائج التحليلين الكمي والنوعي وأن تدرج في القسم السابع.

باء – الخطوات التالية

11- انطلاقاً من الدراسات والتحليلات، بما فيها المذكرة التقنية بشأن المساهمات العينية، ستكون الخطوة التالية هي وضع الصيغة النهائية للاستراتيجية وخطة العمل– اللتين طولب بوضعهما باعتبارهما التزام من التزامات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق– بما في ذلك المدخلات الإسهامات في إجراءات التصميم والتنفيذ الجديدة.

النتائج الإضافية المنبثقة عن تحليل التمويل المشترك والعناصر الرئيسية لاستراتيجية التمويل المشترك في الصندوق

الخلفية

1- يتطلب التصدي لتحديات التنمية التي يواجهها العالم على النحو المبين في أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، يتعين تجميع الاستثمارات من جميع الأنواع من مصادر متعددة، وتعظيمها على الصعيدين الوطني والدولي، بما في ذلك الموارد العامة والخاصة على السواء.

2- ويتمثل أحد الاتجاهات الرئيسية في نموذج عمل الصندوق لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق في أن على الصندوق أن يصبح محفزا للتمويل الإنمائي، لتعزيز أثره بما يزيد عن المستوى المستهدف الطموح لبرنامج القروض والمنح لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق الذي تبلغ قيمته 3.5 مليار دولار أمريكي. وبالتالي وضعت نسبة 1.4:1 للمستوى المستهدف للتمويل المشترك، صعودا من نسبة المستوى المستهدف لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق البالغة 1.2:1.

3- ودعماً لتحقيق هذا الهدف، التزم الصندوق بإجراء تحليل للتمويل المشترك ووضع استراتيجية مصحوبة بخطة عمل لتحقيق نسبة 1.4:1 من التمويل المشترك (الدولي: 0.6:1، والمحلي: 0.8:1)، وتحديد أشكال مختلفة من التمويل المشترك والمنهجيات لاحتسابها، بما في ذلك تحديد المساهمات العينية كميا، وتحسين الرصد والإبلاغ عن التمويل المشترك بحسب المصدر وفئة البلدان، وتحسين قياس تعبئة الصندوق للاستثمار من القطاع الخاص."[2]

4- ويُناقش التمويل المشترك في سياق إطار الانتقال في الصندوق، إذ لا يود الصندوق أن يحدد فقط أفضل سبل مساعدة البلدان على التصدي لتحدياتها الإنمائية المحددة، بل وأن يحدد أيضاً ما ينبغي أن تكون عليه المساهمة العادلة لبلد ما، والطريقة التي ينبغي أن يتعاون بها الشركاء الإنمائيون بصورة متماسكة.

5- وتعرض هذه الوثيقة نتائج تحليل التمويل المشترك، وتستكمل بمعلومات نوعية جمعت من خلال مشاورة واسعة النطاق مع الموظفين. وتعرض الوثيقة، بناء على طلب الاجتماع الأول لمجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال، العناصر الرئيسية التي ستعالجها استراتيجية التمويل المشترك وخطة العمل المتصلة بها.

أولا – الأنماط التاريخية في بيانات التمويل المشترك للصندوق

ألف – التمويل المشترك حسب دورة تجديد الموارد

6- يبين الشكل 1 تطور متوسط نسبة التمويل المشترك المحلي والدولي للصندوق الذي تحقق خلال دورات تجديد الموارد الأربع الماضية. وقد تم تسجيل أعلى نسبة تمويل مشترك إجمالية في فترة التجديد الثامن لموارد الصندوق مدفوعة بالتمويل المشترك المحلي. وتم تحقيق أعلى نسبة للتمويل المشترك الدولي خلال فترة التجديد السابع لموارد

[2] انظر الحاشية 1.

الصندوق. ويمكن إسناد الذروة في فترة التجديد الثامن لموارد الصندوق إلى مبلغ التمويل المشترك الاستثنائي في إقليم أفريقيا الشرقية والجنوبية، الناجم عن أزمة الغذاء الدولية خلال الفترة 2010–2012. وبالإضافة إلى ذلك، وفّر حساب الأمانة الإسباني للتمويل المشترك لأغراض الأمن الغذائي (حساب الأمانة الإسباني)، الذي تمت تعبئته في عام 2011، تمويلاً مشتركاً دولياً معتبراً خلال هذه الفترة.

الشكل 1

نسبة التمويل المشترك حسب دورة تجديد الموارد

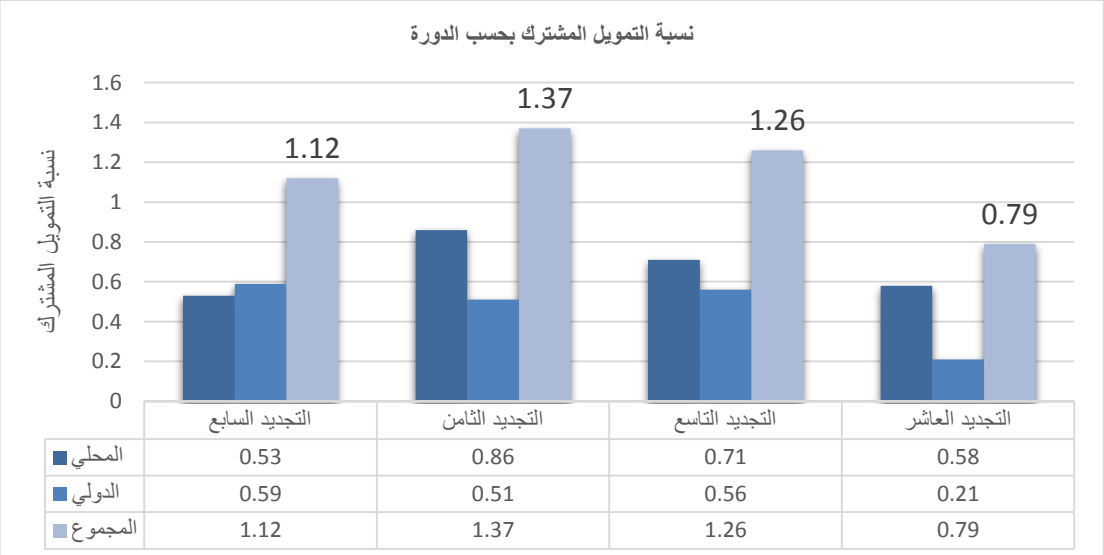

المصدر: نظام المنح والمشروعات الاستثمارية؛ بيانات تمويل المشروعات الاستثمارية بتاريخ 21 مارس/آذار 2018

باء – الفروقات الإقليمية في التمويل المشترك

7- يقارن الشكل 2 أدناه متوسط نسب التمويل المشترك المحلي والدولي للشعب الإقليمية الخمس في الصندوق. وبالنظر إلى الفترة ما بين 1995–2017، سجّل إقليم آسيا والمحيط الهادي، وإقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي، في المتوسط، أعلى نسبة تمويل مشترك محلي. والبلدان الرئيسية التي دفعت التمويل المشترك المحلي في إقليم آسيا والمحيط الهادي هي البلدان متوسطة الدخل: الهند (1.54:1)، والصين (1.46:1)، وجزر الملديف (0.88:1)، والفلبين (0.82:1)، وبنغلاديش (0.67:1). وفي إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي، دُفع التمويل المشترك المحلي من قبل البرازيل (1.88:1)، والأرجنتين (1.79:1)، وجمهورية فنزويلا البوليفارية (0.91:1)، وإكوادور (0.91:1)، وباراغواي (0.76:1).

8- سجلت أعلى نسب تمويل مشترك دولي في الفترة 1995–2014 في إقليم أفريقيا الشرقية والجنوبية، وإقليم أفريقيا الغربية والوسطى. غير أن السنوات الثلاث الماضية كانت صعبة بالنسبة لإقليم أفريقيا الشرقية والجنوبية الذي سجل انخفاضا كبيرا، بينما حافظ إقليم أفريقيا الغربية والوسطى على أدائه. ومن جهة أخرى، شهد إقليم آسيا والمحيط الهادي تحسنا كبيرا.

9- والبلدان الخمسة الرئيسية في إقليم أفريقيا الشرقية والجنوبية هي: إسواتيني[3] (3.88:1)، وأنغولا (1.34:1)، ومدغشقر (1.33:1)، وجمهورية تنزانيا المتحدة (0.99:1)، وبوروندي (0.97:1). وفي إقليم أفريقيا الغربية والوسطى، أعلى نسب التمويل المشترك الدولي هي في توغو (1.51:1)، وغانا (1.13:1)، وغامبيا (1.06:1)، والنيجر (1.02:1)، ومالي (0.85:1). وسجل إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي أدنى نسبة تمويل مشترك دولي في المتوسط خلال الفترة. وكان مرد ذلك جزئيا إلى التقلب الكبير في مساهمات المانحين في الإقليم. ومن المعوقات الرئيسية الأخرى لتعبئة الموارد في إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي التحول في الأولويات الوطنية من قضايا التنمية الريفية إلى الحضرية، حيث يشهد الإقليم عملية تحضر متزايدة.

الشكل 2

متوسط نسب التمويل المشترك المحلي والدولي حسب الإقليم خلال الفترتين 1995–2014 و2015–2017

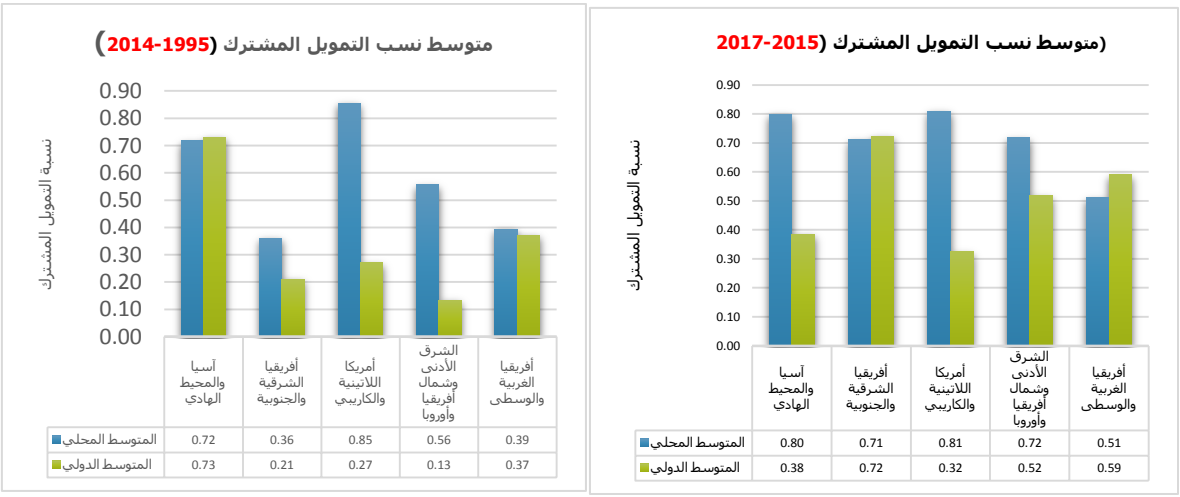

المصدر: نظام المنح والمشروعات الاستثمارية؛ بيانات تمويل المشروعات الاستثمارية بتاريخ 21 مارس/آذار 2018

جيم – الاتجاهات الإقليمية في التمويل المشترك

10- يبين الشكل 3 أدناه اتجاهات في نسب التمويل المشترك المحلي داخل الشعب الإقليمية الخمس. ويظهر التمويل المشترك المحلي في الفترة ما بين عامي 1995 و2017 اتجاهاً هابطاً في جميع الأقاليم باستثناء إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي. والنسبة هي الأعلى في المتوسط في إقليم آسيا والمحيط الهادي؛ غير أن هذا يخفي اتجاهاً هابطاً مع مرور الوقت. وشهد إقليم أفريقيا الشرقية والجنوبية أكثر تمويل مشترك محلي استقراراً مع مرور الوقت على الرغم من أن متوسط القيمة المطلقة بقي منخفضاً.

11- وكما يتضح من الشكل 3، واجه إقليم أفريقيا الغربية والوسطى صعوبات في الحفاظ على موارد محلية كبيرة مع مرور الوقت. فمن ناحية، قد تفسر الظروف الاقتصادية المقيدة للغاية، والهشاشة العالية للبلدان، هذا الاتجاه. ومن

[3] بتاريخ 19 أبريل/ نيسان 2018 ، غيرت مملكة سوازيلند اسمها ليغدو مملكة إسواتيني

ناحية أخرى، يمكن اعتبار أن الإقليم يواجه تحديات إنمائية كبيرة، حيث أن معظم البلدان ذات دخل منخفض، ولديها عدد كبير من المشروعات والمبادرات التنموية التي تتنافس على الميزانيات العامة المحدودة.

الشكل 3

الاتجاهات الإقليمية في نسب التمويل المشترك المحلية 1995–2017

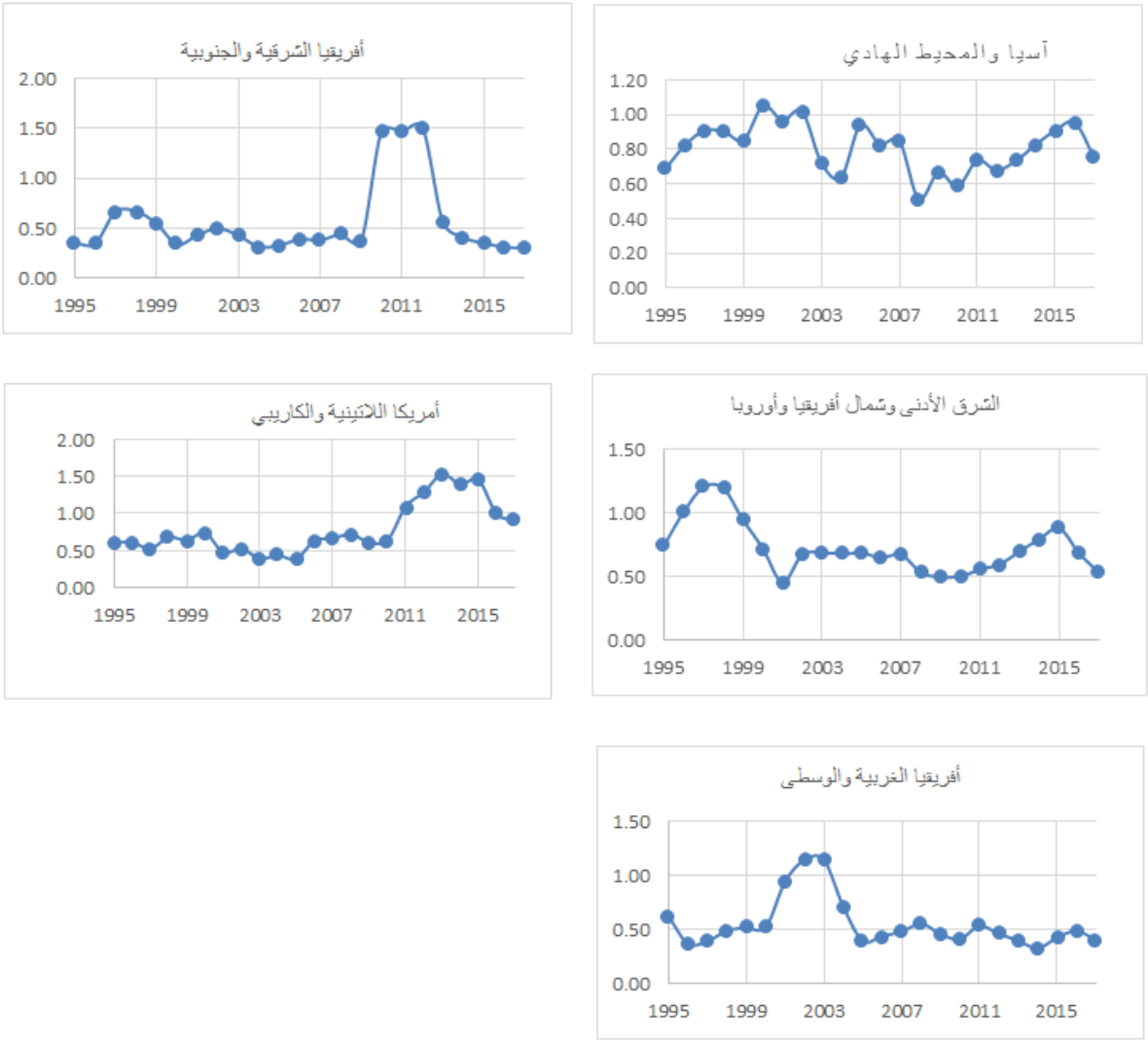

12- يمكن ملاحظة تقلبات عالية في التمويل المشترك الدولي على مر السنين. وينبغي معالجة هذه التقلبات، ويتيح ذلك أيضا فرص تعلم هامة – من حيث خصائص المشروعات وأنواع الجهات المانحة، والتغيرات المؤسسية – حيث تحسنت نسب التمويل المشترك بشكل كبير.

13- واتجهت نسب التمويل المشترك الدولي خلال الفترة 1995–2017 نحو الهبوط في جميع الأقاليم باستثناء إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي في الفترة 2007–2014 (انظر الشكل 4). غير أن مستوى التمويل المشترك الدولي بلغ في المتوسط أدنى مستوى له في إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي.

الشكل 4

الاتجاهات الإقليمية في نسب التمويل المشترك الدولي 1995–2017

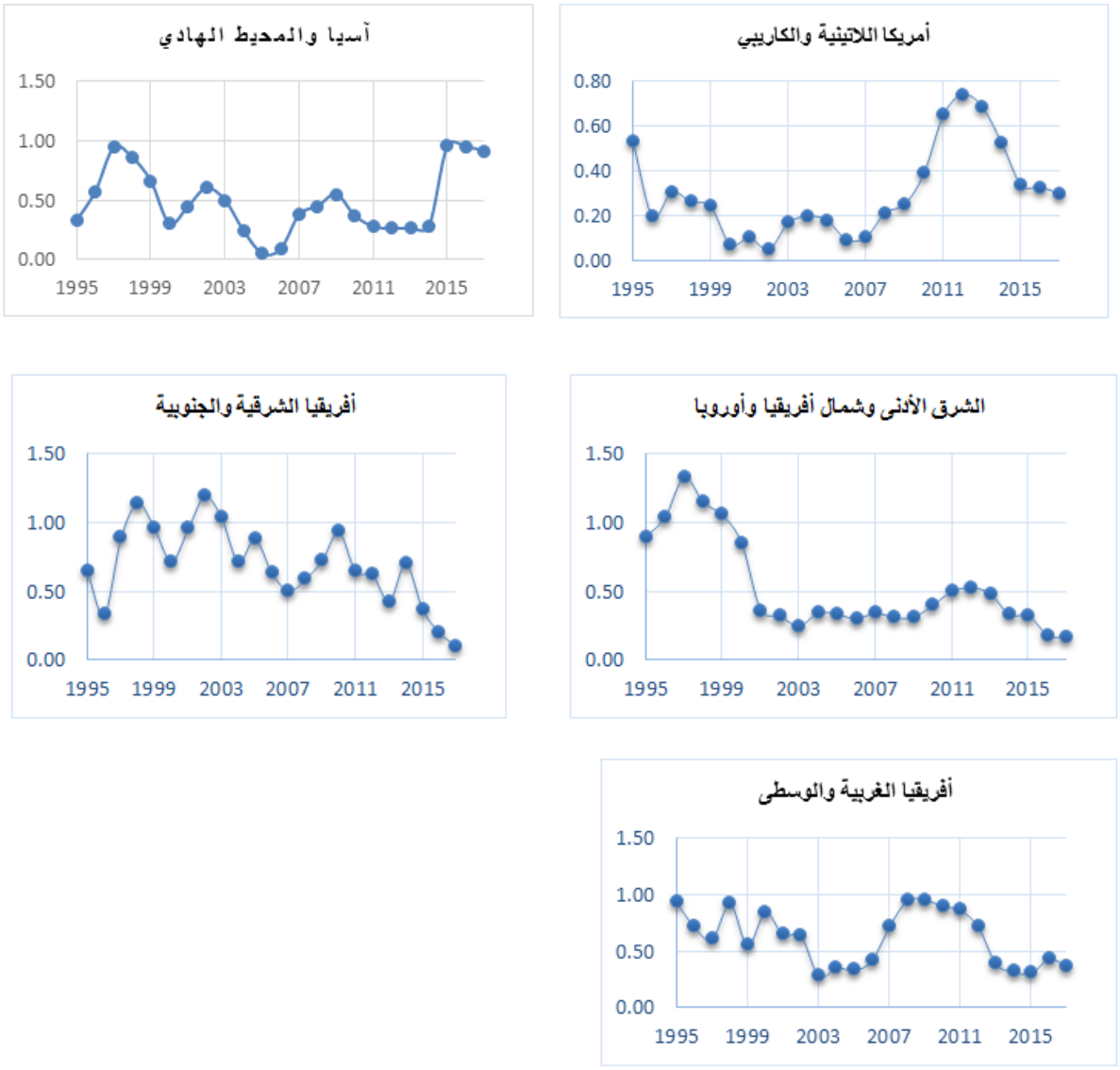

دال – أنواع الجهات المشاركة في تمويل مشروعات الصندوق

14- على مدى السنوات العشرين الماضية، جاء 94 في المائة من مجموع التمويل المشترك المحلي من الحكومات، والمستفيدين، والمؤسسات المالية المحلية. وكانت النسبة الإجمالية للتمويل المشترك المحلي خلال فترة السنوات العشرين 0.72.

15- ويدعم توزيع التمويل المشترك المحلي والدولي حسب نوع الجهات الممولة كما هو مبين أدناه وضع خرائط للجهات المانحة مع مجالات الاهتمام الرئيسية، مما يساعد الصندوق على اعتماد نهج انتقائي أكثر استنارة في تعبئة الموارد.

الشكل 5

النسبة الإجمالية للتمويل المشترك المحلي – 1995-2014

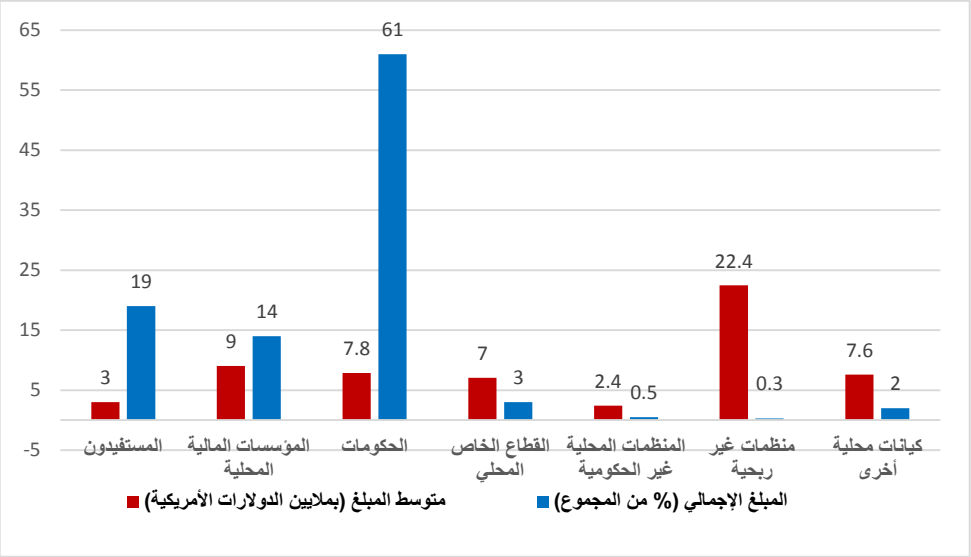

الجهات الممولة	*المعدل*
المستفيدون	0.13
المؤسسات المالية المحلية	0.10
الحكومات	0.43
القطاع الخاص المحلي	0.02
المنظمات المحلية غير الحكومية	0.004
منظمات غير ربحية	0.002
كيانات محلية أخرى	0.02
مجموع التمويل المشترك المحلي	**0.72**

المصدر: نظام المنح والمشروعات الاستثمارية، بيانات تمويل المشروعات الاستثمارية في 10 أكتوبر/تشرين الأول 2017.

16- وكان التمويل المشترك الدولي مدفوعا أساسا بالمنظمات متعددة الأطراف، والثنائية، والحكومية الدولية التي تقدم حوالي 83 في المائة من مجموع المساهمات الدولية.

17- وكما كان متوقعا، على مدى الفترة المشمولة بالتحليل، جاءت نسبة 58 في المائة من المساهمات من منظمات متعددة الأطراف. وعلى المستوى الإقليمي، جاءت المساهمات متعددة الأطراف الرئيسية من المؤسسة الدولية للتنمية، ومرفق البيئة العالمية، ومصرف التنمية الأفريقي، والبرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي.

18- وساهمت المنظمات الثنائية المانحة بنسبة 17 في المائة من التمويل المشترك، وبصفة رئيسية الوكالة الفرنسية للتنمية، وحساب الأمانة الإسباني، والمنظمة الهولندية للتنمية.

19- وكما أكدت المناقشات الأولية داخل الصندوق أن استقطاب التمويل المشترك المجمع، كما في حالة حساب الأمانة الإسباني، ومرفق البيئة العالمية، بدلا من التمويل المشترك في مشروع واحد، يوفر مصدرا أفضل وأكثر استقرارا للموارد.

الشكل 6

النسبة الإجمالية للتمويل المشترك الدولي – 1995–2014

الجهات الممولة	*النسبة*
المنظمات الثنائية	0.09
المؤسسات/الصناديق الائتمانية	0.001
المنظمات الحكومية الدولية	0.04
المنظمات متعددة الأطراف	0.30
المنظمات غير حكومية	0.002
المنظمات غير الربحية	0.0004
المؤسسات أخرى	0.06
منظمات القطاع الخاص	0.001
المنظمات الإقليمية	0.01
وكالات الأمم المتحدة	0.02
مجموع الدولي	**0.52**

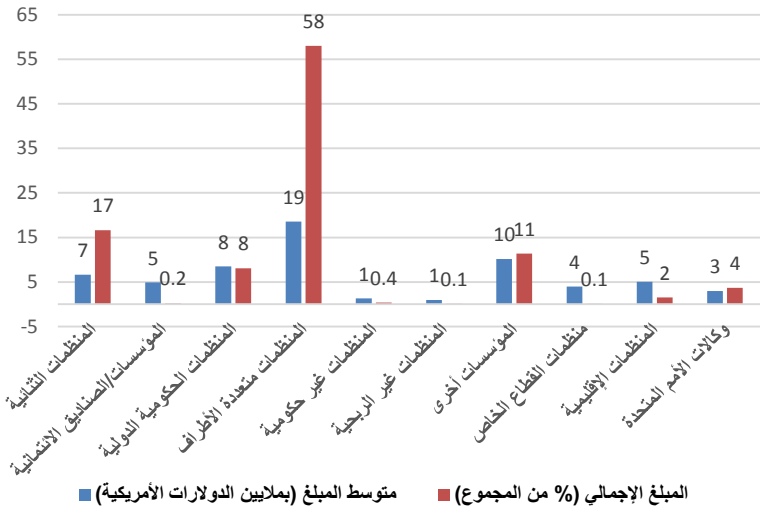

ثانيا – تحليل محركات التمويل المشترك: الأسلوب والنتائج

ألف – المنهجية

20- يتمثل الهدف من هذا التحليل في تحديد العوامل التي تؤثر على أداء الصندوق في التمويل المشترك. ويركز الجزء الأول من التحليل على بيانات التمويل المشترك المعتمد الملتزم به من قبل شركاء المشروع في مرحلة التصميم. وفي الجزء الثاني، يركّز التحليل على فحص الفروقات بين حجم التمويل المشترك الملتزم به عند الاعتماد والمبلغ الفعلي الذي تم صرفه خلال فترة عمر المشروعات. وسيتم تضمين هذا الجانب الثاني في النسخة اللاحقة من التقرير.

21- ويستخدم نهج من خطوتين في كل جزء من جزأي التحليل. وتتمثل الخطوة الأولى في إجراء تحليل كمي باستخدام نماذج الانحدار، وتحليل الاتجاهات، والإحصاءات الوصفية. وتكمل الخطوة الثانية التحليل الكمي بالمعلومات النوعية الناجمة عن المناقشات مع المخبرين الداخليين الرئيسيين مثل الخبراء الاقتصاديين الإقليميين، ومستشاري الحوافظ.

22- وتصنف بيانات التمويل المشترك إلى مساهمات محلية ودولية لتتواءم مع نهج الإدارة في تحديد مستويات مستهدفة منفصلة لهذين الجانبين. ويتم احتساب نسب التمويل المشترك سنويا استنادا إلى متوسط متحرك لمدة ثلاث سنوات. وتتميز هذه الطريقة بتخفيف القيم الناشزة في النسب مقارنة بالممارسات الحالية في المصارف الإنمائية متعددة الأطراف الأخرى.

23- وترد تفاصيل عن نموذج الانحدار، ومصدر البيانات، في الذيل الأول.

باء – اختيار المتغيرات الرئيسية الهامة والنتائج

24- في حين أن معظم الدراسات المتعلقة بتخصيص المعونة تعتمد على المتغيرات الاقتصادية الكلية المتصلة بالبلد، وإلى حد ما بالمتغيرات المتصلة بالمشروع من أجل تسجيل هذه الأبعاد الثلاثة لإطار تخصيص المعونة، توسع هذه الدراسة الإطار المشترك عن طريق إدراج متغيرات تحت السيطرة المباشرة للصندوق. وستكون هذه الميزة المميزة مصدرا رئيسيا للمعلومات من أجل استراتيجية التمويل المشترك.

جيم – المتغيرات المتصلة بالبلد

مستوى الدخل

25- يؤخذ في الاعتبار جانبان من جوانب مستوى دخل البلدان. الجانب الأول يتعلق بحالة الفقر ويتم رصده عن طريق؛ (1) نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي؛ (2) حالة الدخل: بلد منخفض الدخل، أو بلد متوسط الدخل من الشريحة الدنيا، أو بلد متوسط الدخل من الشريحة العليا. وكما كان متوقعا، تؤكد نتائج انحدار السلاسل الزمنية المقطعية أن الدخل، معبرا عنه بالدخل القومي الإجمالي، وفئة الدخل على حد سواء، يرتبط بشكل إيجابي مع التمويل المشترك المحلي.

26- والجانب الثاني من مستوى الدخل هو النمو في الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للأداء الاقتصادي لبلد ما. وتشير البيانات إلى أنه كلما ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي، ارتفع التمويل المشترك الدولي. ويتم تسجيل التأثير المعاكس على التمويل المحلي. وقد يتمثل أحد التفسيرات لهذه النتيجة في أن البلدان ذات الناتج المحلي الإجمالي المتنامي تجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يحد من احتياجات التمويل من الميزانية الوطنية.

27- وترد نتائج تأثير الدخل على التمويل المشترك في الجدول 1. وتمثل المعامِلات حجم التأثير المقدر لكل متغير. على سبيل المثال، كون البلد في فئة البلدان المنخفضة الدخل يؤدي إلى انخفاض نسبة التمويل المشترك المحلي بما يقدر بنسبة 29 في المائة.

الجدول 1

متغيرات الدخل

المتغيرات	*العوامل القطرية*			
	النسبة المحلية		*النسبة الدولية*	
	الأثر	المعامل[أ] (%)	الأثر	المعامل[أ]
تأثير الدخل				
نمو الدخل القومي الإجمالي	+	2**	غير مهم	(0.012)
البلدان المنخفضة الدخل	-	(29)***	غير مهم	0.02
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا	+	34***	-	(0.35)*
نمو الناتج المحلي الإجمالي	-	(3)***	+	0.03**

[أ] تُحدد النسبة الدولية في شكل المستوى. وبالتالي فإن المعاملات تكون في القيمة التزايدية المطلقة للنسبة.

وتحدد النسبة المحلية في شكل لوغاريتمي، وبالتالي فإن المعامِلات تكون بنسب مئوية.

ملاحظة: تشير النجمة (*) إلى مستوى الدلالة الإحصائية للمعامل (p<0.1 * ,p<0.05 ** ,p<0.01 ***).

السكان

28- تستخدم الكثافة السكانية (التي تقاس بعدد السكان في كل كيلومتر مربع)، وحجم السكان الريفيين (يقاس كنسبة مئوية من مجموع السكان) لرصد التأثير السكاني على التمويل المشترك المحلي والدولي.

29- **الكثافة السكانية.** بما أن الحاجة تزداد مع زيادة حجم السكان، فإن التحليل يظهر أن للكثافة السكانية تأثير ذو دلالة إحصائية على التمويل المشترك الدولي، بما يتماشى مع الدراسات السابقة.

30- **السكان الريفيون.** نظرا إلى أن معظم الفقراء في البلدان النامية يعيشون في المناطق الريفية، فإن حجم السكان الريفيين يرتبط بحالة الفقر. وتؤكد البيانات توقع تأثير سلبي لحجم السكان الريفيين على التمويل المشترك المحلي.

الجدول 2

متغيرات السكان

	العوامل القطرية			
	النسبة المحلية		*النسبة الدولية*	
المتغيرات	الأثر	المعامل (%)	الأثر	المعامل
تأثير السكان				
الكثافة السكانية	غير مهم	0.022	+	0.00084***
النمو السكاني	غير مهم	5.1	غير مهم	0.008
السكان الريفيون (% من مجموع السكان)	-	(0.7)**	غير مهم	(0.00132)

ملاحظة: تشير النجمة (*) إلى مستوى الدلالة الإحصائية للمعامل (p<0.1 * ,p<0.05 ** ,p<0.01 ***).

حالة الهشاشة

31- يقدَر تأثير هشاشة البلد على التمويل المشترك من خلال ثلاثة مؤشرات تنبؤية مدرجة في النموذج، أي تصنيف البلد على أنها " تعاني من أوضاع هشة"،[4] وحدوث كوارث طبيعية في البلد (عدد المرات)، وإجمالي عدد السكان المتضررين من الكوارث الطبيعية.

32- ويؤكد تحليل الانحدار الافتراض القائل بأن الهشاشة ترتبط ارتباطاً سلبياً بالتمويل المشترك المحلي، والذي هو أقل بنسبة 30 في المائة في البلدان التي تعاني من أوضاع هشة منه في البلدان التي لا تعاني من أوضاع هشة. ومن ناحية أخرى، ترتبط الهشاشة بشكل إيجابي بالتمويل المشترك الدولي.

33- ويرتبط التمويل المشترك الدولي أيضاً ارتباطاً إيجابياً بالعدد الإجمالي للأشخاص المتأثرين بالكوارث الطبيعية، غير أن العلاقة ليست مهمة.

34- وتظهر البيانات أن التمويل المشترك الدولي يكون أقل بكثير عندما يعاني بلد ما من الصراعات أو من التعرض الكبير للكوارث الطبيعية. وتشير هذه النتيجة إلى استنتاج مفاده أن الهشاشة تتضمن بعداً يتعلق بالمخاطر، والاحتياجات الإنسانية على السواء، ويؤثر على تخصيص المعونات الأجنبية بشكل مختلف. وفي حين أن البعد الإنساني له تأثير إيجابي على التمويل المشترك الدولي، فإن الهشاشة والمخاطر المرتبطة بها لها أثر سلبي.

[4] حسب القائمة المنسقة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الأوضاع الهشة.

الجدول 3

متغيرات الهشاشة

المتغيرات	*العوامل القطرية*			
	النسبة المحلية		*النسبة الدولية*	
	الأثر	المعامل (%)	الأثر	المعامل
تأثير الهشاشة				
إذا كانت بلداً تعاني من أوضاع هشة	-	(30.4)***	غير مهم	0.169
الأشخاص المتأثرون بالكوارث الطبيعية	+	3.12e-07**	غير مهم	1.81e-09
حدوث الكوارث الطبيعية	+	2.30***	-	(0.0221)*
صراع على صعيد الدولة	غير مهم	(0.105)	-	(0.287)**

ملاحظة: تشير النجمة (*) إلى مستوى الدلالة الإحصائية للمعامل (p<0.1 * ,p<0.05 ** ,p<0.01 ***).

ثالثا – العوامل المتصلة بالمشروع

35- تتسم خصائص المشروع، مثل الحجم، والقطاع، بأهمية استراتيجية عندما يتعلق الأمر بتعبئة أموال للتنمية.

36- وترد أدناه النتائج المتعلقة بتأثير حجم المشروع. وترد في الذيل الثاني نظرات ثاقبة عن توزيع مبالغ التمويل المشترك المحلي والدولي في قطاع المشروعات الشامل.

حجم المشروع

37- يدرج متغير حجم المشروع عن طريق تجميع المشروعات إلى صغيرة (الميزانية الإجمالية < = 18.8 مليون دولار أمريكي)، ومتوسطة (18.8 مليون دولار أمريكي < الميزانية الإجمالية < 49.12 مليون دولار أمريكي)، وكبيرة (الميزانية الإجمالية > = 49.12 مليون دولار أمريكي). ويعتمد هذا التصنيف على التوزيع التالي:

المشروع الصغير = الميزانية الإجمالية < = 18.8 مليون دولار أمريكي (25 في المائة)

المشروع المتوسط = 18.8 مليون دولار أمريكي < الميزانية الإجمالية < 49.12 مليون دولار أمريكي

المشروع الكبير = الميزانية الإجمالية > = 49.12 مليون دولار أمريكي (75 في المائة)

38- ويظهر التحليل بوضوح أن المشروعات الصغيرة تميل إلى جذب تمويل مشترك محلي أقل بكثير من المشروعات الأكبر حجما. وتتماشى هذه النتيجة مع ما أظهرته المشاورات الداخلية بشأن تأثير الحافظة الأكبر، وتدعو إلى اعتماد نهج برامجي في انخراط الصندوق مع البلدان النامية.

الجدول 4

متغيرات المشروع المختارة

المتغيرات	*العوامل المتصلة بالمشروع*			
	النسبة المحلية		*النسبة الدولية*	
	الأثر	المعامل (%)	الأثر	المعامل
حجم المشروع				
حجم المشروع الصغير	-	(0.3)***	-	(0.22)**

ملاحظة: تشير النجمة (*) إلى مستوى الدلالة الإحصائية للمعامل (p<0.1 * ,p<0.05 ** ,p<0.01 ***).

ألف – العوامل المتصلة بالصندوق

39- المتغيرات المتصلة بالصندوق هي عوامل مؤسسية محتملة تضع المؤسسة في موقف مميز، إيجابي أو سلبي، لاستقطاب الموارد من أجل مشروعات أو برامج التنمية المدعومة.

40- ومن بين العوامل التي تم النظر فيها شروط الإقراض، وملف مديري البرامج القطرية، ووجود مكاتب قطرية للصندوق، وعدد الشراكات المعبأة لمشروع معين.

41- وتظهر البيانات أنه كلما ارتفعت قيمة الحافظة التي يديرها مدير برنامج قطري، ارتفع التمويل المشترك المحلي. وأحد تفسيرات هذا هو أن حضور الصندوق في البلد أكثر أهمية، وأكثر تماشيا مع أولويات الحكومة، وبالتالي أكثر احتمالا لأن يجتذب التمويل المشترك المحلي. وكلما ازدادت خبرة مدير البرنامج القطري في بلد ما، ارتفعت نسبة التمويل المشترك المحلي. وفي الواقع، كل عام إضافي من الخبرة المكتسبة في بلد ما يؤدي إلى زيادة النسبة المحلية بحوالي 4 في المائة في المتوسط – وهذا التأثير الهامشي هام.

42- وفيما يتعلق بالتمويل المشترك الدولي، تظهر النتائج أن البلدان التي يدير فيها مدراء البرامج القطرية حوافظ كبيرة تعبئ حجما أقل من التمويل المشترك الدولي. ويبدو أن هذا يعني أن الحوافظ الكبيرة، التي تجذب موارد محلية أكثر، تقلل من الحاجة إلى جهات فاعلة دولية إضافية. وعلى العكس من ذلك، يرتبط عدد المشروعات التي يديرها مدراء البرامج القطرية ارتباطا إيجابيا مع التمويل المشترك الدولي. وكل مشروع إضافي يضاف إلى حافظة مدير برنامج قطري يؤدي إلى زيادة في نسبة التمويل المشترك الدولي قدرها 0.045 نقطة.

43- وكما يبدو أن وجود مكاتب قطرية للصندوق يدفع بشكل إيجابي نسبة التمويل المشترك، ولا سيما التمويل المشترك الدولي.

الجدول 5

المتغيرات المختارة المتصلة بالصندوق

المتغيرات	*العوامل المتصلة بالصندوق*			
	النسبة المحلية		*النسبة الدولية*	
	الأثر	المعامل (%)	الأثر	المعامل
ملف مدير البرنامج القطري				
خبرة مدير البرنامج القطري	+	0.0378**	غير مهم	(0.0128)
عدد المشروعات التي أدارها	غير مهم	(0.0246)	+	0.0448*
قيمة الحافظة التي أدارها	+	1.14e-09**	-	(2.98e-09)***
وجود مكتب قطري للصندوق	غير مهم	0.0903	+	0.242*

ملاحظة: تشير النجمة (*) إلى مستوى الدلالة الإحصائية للمعامل (p<0.1 * ,p<0.05 ** ,p<0.01 ***).

44- وتترجم نسبة التمويل المشترك المحلي العالية إلى نسبة تمويل مشترك دولي عالية والعكس صحيح. والمساهمة المحلية الكبيرة في مشروع تؤدي إلى ملكية قوية من قبل الجهة المتلقية، وتدعم بالتالي استعداد المانحين الأجانب للتعاون في ذلك المشروع.

45- وكما هو متوقع، تقوم البلدان التي تنجح في بناء شراكة موسعة من أجل مشروعات الصندوق بتعبئة تمويل محلي ودولي أكبر. ويبلغ التأثير الهامشي على التمويل المشترك المحلي لكل شريك تمويل إضافي (محلي أو دولي) في مشروع حوالي 4.4 في المائة في المتوسط. وفيما يتعلق بالنسبة الدولية، فإن التأثير الهامشي لشريك تمويل إضافي هو زيادة قدرها 0.15 نقطة. وهذه الآثار ذات أهمية كبيرة.

الجدول 6

متغيرات الصندوق الهامة الأخرى

المتغيرات	*العوامل المتصلة بالصندوق*			
	النسبة المحلية		*النسبة الدولية*	
	الأثر	المعامل (%)	الأثر	المعامل
شروط تمويل المشروع				
قروض بشروط غير تيسيرية	غير مهم	(0.291)	غير مهم	0.101
عدد الجهات الممولة	+	4.38**	+	0.153***
النسبة الدولية	+	25***	لا يوجد	-
النسبة المحلية	لا يوجد	-	+	0.536***

ملاحظة: تشير النجمة (*) إلى مستوى الدلالة الإحصائية للمعامل (*** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1).

رابعا – الترابط بين التمويل المشترك والخصائص القطرية كما يتضح من أداء القطاع الريفي ومؤشر الضعف الخاص بالصندوق

ألف – أداء القطاع الريفي

46- تتمثل الأبعاد الأخرى التي سيركز عليها الصندوق لتعزيز قدرته على تقييم الخصائص القطرية، بما يتماشى مع نهج من أجل إطار الانتقال، في متغيرات الأداء القطري المدرجة في معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وعلى وجه التحديد أداء القطاع الريفي،[5] ومؤشر الضعف الخاص بالصندوق. وقد تم تفحص الرابط بين هذه المتغيرات والتمويل المشترك باستخدام اختبارات الترابط.

47- وتظهر النتائج أن التمويل المشترك المحلي يرتبط ارتباطاً إيجابياً بدرجة أداء القطاع الريفي للبلد، بينما يرتبط التمويل المشترك الدولي ارتباطاً سلبياً مع درجة أداء القطاع الريفي، مما يعني أن البلدان ذات القدرة المؤسسية الريفية الضعيفة (فئة درجة أداء القطاع الريفي 1)[6] تجتذب تمويلا مشتركا دوليا أكبر، بينما تجتذب البلدان ذات الدرجات الأعلى بالنسبة لأداء القطاع الريفي تمويلا أقل.

48- ويبين الشكل الوارد أدناه توزيع نسب التمويل المشترك المحلي والدولي خلال الفترة 2007–2015 للبلدان الحاصلة على درجة منخفضة، ومتوسطة، وعالية بالنسبة لأداء القطاع الريفي.

[5] تستخدم درجة أداء القطاع الريفي، التي يجمعها الصندوق كل ثلاث سنوات في البلدان التي يتدخل فيها، كمقياس لجودة السياسات والمؤسسات في المناطق ذات الصلة بالتنمية الريفية والتحول الريفي.

[6] يتم التصنيف على أساس التوزيع أدناه:

- أداء قطاع ريفي منخفض (فئة 1) = درجة أداء القطاع الريفي <= 3.165 (10 في المائة).
- أداء قطاع ريفي متوسط (فئة 2) = 3.165 < درجة أداء القطاع الريفي < 4.32.
- أداء قطاع ريفي عالٍ (فئة 3) = درجة أداء القطاع الريفي >= 4.32 (75 في المائة).

الشكل 7

الترابط بين التمويل المشترك وأداء القطاع الريفي

الدولي

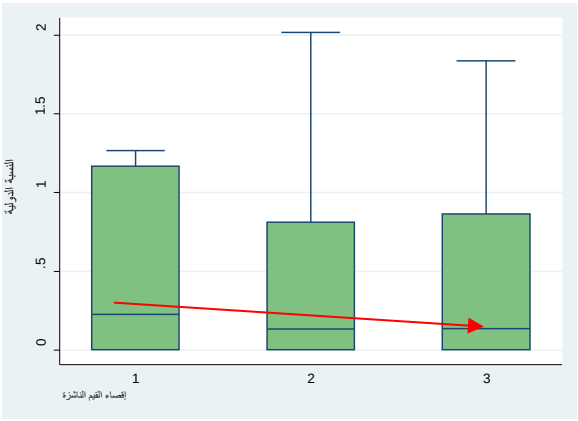

المحلي

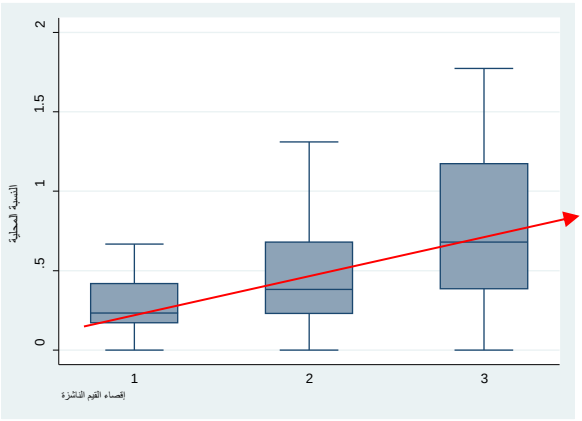

درجة عالية لأداء القطاع الريفي 3 | درجة متوسطة لأداء القطاع الريفي 2 | درجة منخفضة لأداء القطاع الريفي = 1

49- وتكشف نتائج انحدارات السلاسل الزمنية المقطعية أحادية المتغير عن وجود ترابط إيجابي قوي بين نسبة التمويل المشترك المحلي والأداء المؤسسي للقطاع الريفي (العمود 1 من الجدول 7*)، مما يعني أن البلدان التي تتمتع بدرجة عالية بالنسبة لأداء القطاع الريفي تسجل أيضا نسبة أعلى بكثير من التمويل المحلي.

الجدول 7

الانحدار أحادي المتغير بين أداء القطاع الريفي والتمويل المشترك

المتغيرات	*النسبة المحلية*	*النسبة الدولية*
درجة أداء القطاع الريفي	0.492***	(0.237)
ثابت	(1.188)**	1.692**
ملاحظات	583	583
عدد البلدان	93	93

ملاحظة: تشير النجمة (*) إلى مستوى الدلالة الإحصائية للمعامل p<0.1 *, p<0.05 **, p<0.01 ***.

باء – مؤشر الضعف الخاص بالصندوق

50- أجرى نفس الاختبار على الرابط بين التمويل المشترك ومؤشر الضعف الخاص بالصندوق، المستخدم كمقياس للضعف الشامل للبلد.[7] وأظهر ذلك أن نسبة التمويل المشترك المحلي يرتبط ارتباطا سلبيا بدرجة مؤشر الضعف

[7] وضع مؤشر الضعف الخاص بالصندوق لرصد الأبعاد المتعددة للفقر الريفي. وهو مؤشر مؤلف من 12 مؤشرا فرعيا مرجحا بشكل متساوٍ يقيس الضعف الريفي من حيث التعرض، والحساسية، ونقص القدرة على التكيف مع الأسباب و/أو الأحداث الداخلية والخارجية. ويمكن ربط كلٍ من هذه المؤشرات الفرعية بواحد أو أكثر من مجالات تركيز مؤشر الضعف الخاص بالصندوق، وهي الأمن الغذائي، والتغذية، وانعدام المساواة، والضعف في وجه تغير المناخ.

للبلدان[8] (انظر الشكل أدناه). ومن ناحية أخرى، هناك ترابط إيجابي بين نسبة التمويل المشترك الدولي ودرجة مؤشر الضعف الخاص بالصندوق. غير أن هذا النمط لا يبدو صحيحا إلا عند مقارنة درجات البلدان ذات مؤشر الضعف الخاص بالصندوق المنخفض والمتوسط.

الشكل 8

الترابط بين التمويل المشترك ومؤشر الضعف الخاص بالصندوق

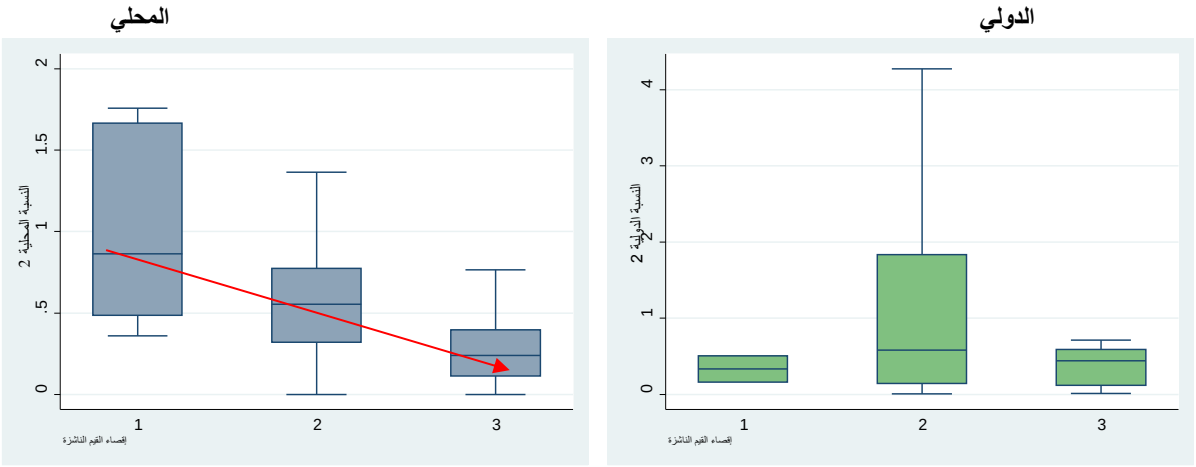

51- وتؤكد نتيجة نموذج الانحدار الأحادي المتغير[9] الارتباط السلبي المكتشف بين التمويل المشترك المحلي ومؤشر الضعف. وفيما يتعلق بالتمويل المشترك الدولي، يظهر اختبار الترابط، كما ذكر أعلاه، أن الضعف الشديد للغاية قد يكون مرتبطاً ارتباطاً سلبياً بالتمويل المشترك الدولي بسبب عامل المخاطرة.

الجدول 8

الانحدار أحادي المتغير بين مؤشر الضعف الخاص بالصندوق والتمويل المشترك

المتغيرات	*النسبة المحلية*	*النسبة الدولية*
درجة مؤشر الضعف الخاص بالصندوق	*(0.437)	(0.117)
ثابت	1.644***	0.612
ملاحظات	61	61
معامل قرب البيانات من خط الانحدار	0.047	0.000

ملاحظة: تشير النجمة (*) إلى مستوى الدلالة الإحصائية للمعامل (*** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1).

[8] يستند هذا التصنيف إلى التوزيع أدناه.
(أ) مؤشر ضعف منخفض = درجة مؤشر الضعف الخاص بالصندوق <= 0.33 (10 في المائة)
(ب) مؤشر ضعف متوسط = 0.33 < درجة مؤشر الضعف الخاص بالصندوق < 0.58
(ج) مؤشر ضعف عالٍ = درجة مؤشر الضعف الخاص بالصندوق >=0.58 (75 في المائة)

[9] أخذت في الاعتبار المربعات الصغرى العادية، إذ لم يستخدم سوى عام 2017.

خامسا – التمويل المشترك العيني

52- ووفقا للتعريف الذي وضعته التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المساهمة العينية من أصحاب المصلحة في مشروع ما هي نقل ملكية سلعة، أو أصل بخلاف النقدية، أو تقديم خدمة، دون أي نظير. وهكذا، يمكن للمساهمات العينية أن تكون إما سلعا ملموسة أو غير ملموسة محولة إلى كيان ما في معاملة غير تبادلية، ودون مقابل، ولكنها قد تكون خاضعة لشروط، أو خدمات يقدمها أفراد إلى كيان في معاملة غير تبادلية (أي الرواتب؛ والعمالة – المهنية والطوعية؛ ومكافآت الشركاء؛ ومكافآت الهيئات، والإعفاء الضريبي). وتمثل المساهمات العينية مصدرا للدخل، وعلى الرغم من أنها ليست نقدية، إلا أنها تمثل جزءا كبيرا من إيرادات المشروع.

53- من الضروري الإبلاغ عن المساهمات العينية في المشروعات بالإضافة إلى المساهمات النقدية لأسباب مختلفة:

- إنها جزء من التكلفة الفعلية للمشروع عند إدخالها في ميزانية المشروع؛
- قد تكون المساهمة الوحيدة أو الرئيسية التي يقدمها المقترض أو المتلقي للمشروع؛
- تثبت للمانحين أن المقترضين والمتلقين من تمويل الصندوق هم مساهمون كبار في المشروعات ومؤيدون لها؛
- سيتم تضمينها في نسبة التمويل المشترك، وستكمل المساهمات الحقيقية للمقترضين والمتلقين في المشروع، بالإضافة إلى المساهمات النقدية والإعفاءات الضريبية.

54- وبلغت المساهمة الإجمالية من المستفيدين 19 في المائة خلال السنوات 1995–2014. ومن حوالي 10 دراسات حالة أُجريت على مشروعات، تُقدّر مساهمة المستفيدين العينية في المتوسط بنسبة 13 في المائة تقريبا من إجمالي تكاليف المشروعات. ويمكن للمساهمات العينية أن تأتي أيضا من الحكومات بصورة رئيسية في شكل إعفاءات ضريبية، وخدمات، وإمدادات من الحكومات، والشركاء المنفذين. ويجب تتبع هذا الجزء بمزيد من الفعالية والاتساق والعمل التحليلي.

55- ولا تسجل حالياً المساهمات العينية بشكل منتظم كجزء من التمويل الشامل لمشروع ما لأسباب مختلفة: (1) التعقيدات التقنية في التقييم والقياس الموثوق، بما في ذلك الاستخدام غير المتسق للنظم المحاسبية للرصد والإبلاغ؛ (2) عدم فهم أهمية تقديم هذه البيانات؛ (3) عدم اليقين فيما يتعلق بالتنفيذ الفعال لهذا النوع من المساهمات؛ (4) إحجام المراجعين عن تقديم تأكيدات بشأن المبالغ المدرجة في القوائم المالية. ومن غير الإبلاغ الموثوق وفي الوقت المناسب عن هذه الأصول، لا يمكن التأكد بشكل كامل من الموارد الاقتصادية للمشروع وأنشطته، مما يجعل القوائم المالية غير كاملة والإبلاغ عن التمويل المشترك غير مكتمل.

56- وأعدت مذكرة تقنية داخلية عن التمويل المشترك المحلي العيني من أجل توفير توجيهات واضحة في مراحل التصميم، والتنفيذ، والمراجعة في دورة حياة المشروع بشأن تدوين المساهمات العينية، وقياسها، والإبلاغ عنها كجزء من التمويل المشترك. ويجري عرض تلك المذكرة على مجموعة العمل وسوف تشكل جزءاً من الاستراتيجية. وسيتيح ذلك رصد المساهمات العينية بانتظام، وتعزيز قدرة الصندوق على الإبلاغ الكامل عن تعبئة هذه الموارد.

سادسا – التمويل المشترك من القطاع الخاص (الموسع)

ألف – التعاريف

57- يمكن تحفيز مشاركة القطاع الخاص في المشروعات الإنمائية من خلال وسائل مالية (مثل القروض والمِنح والضمانات والأسهم) أو غير مالية (مثل حوار السياسات، والمساعدة التقنية، وبناء القدرات). وهذا التمييز هام لأنه يؤثر على طريقة قياس إسهامات القطاع الخاص والإبلاغ عنها، مثل أثر التعبئة أو الأثر التحفيزي. ووضعت المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تعاريف ومنهجيات جديدة لقياس القيمة الإجمالية للتمويل المشترك المعبأ من القطاع الخاص. غير أن أعمالاً إضافية لا تزال مطلوبة لاستكشاف سُبل قياس الاستثمارات الخاصة التي تحفزها تدخلات المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على نطاق أوسع والإبلاغ عنها.

58- ووفقا للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي،[10] تقوم التعبئة بالقياس الكمي للعلاقة السببية المباشرة بين التمويل الخاص المتاح لمشروع محدد وتدخل رسمي. ويستخدم مصطلح "التمويل المختلط" بشكل أوسع. وعادة ما يرتبط مصطلح "الرفع المالي" بنسبة. ويشير "التأثير التحفيزي" عموما إلى نتائج الإجراءات الرامية إلى تحفيز تغيير إيجابي يمكن أن يكون ماليا (المبالغ التي تمت تعبئتها) أو غير مالي (نقل المعرفة، وتقاسم الممارسات الجديدة، وإدخال سياسة، وما إلى ذلك). ومن المعترف به عموما أن قياس الأثر التحفيزي يتطلب جهوداً جماعية من المصارف الإنمائية متعددة الأطراف للتغلب على التحديات المتأصلة في تقدير ذلك الأثر وتحديد مصدره.

59- ويتجاوز التعريف الذي وضعته المصارف الإنمائية متعددة الأطراف التمييز بين أنواع مساهمات القطاع الخاص. وفي إطار هذا التعريف، يمكن تقسيم التمويل المشترك الخاص إلى عنصرين رئيسيين: التعبئة المباشرة الخاصة، والتعبئة غير المباشرة الخاصة. والتعبئة غير المباشرة الخاصة هي الأكثر شيوعاً في المصارف الإنمائية متعددة الأطراف. ويشير ذلك إلى التمويل من الكيانات الخاصة الذي يُقدِّم في صدد نشاط محدَّد مموَّل من مصرف إنمائي متعدد الأطراف – مشروع على سبيل المثال – دون وجود اتفاق مالي مُلزم قانوناً بين المصرف الإنمائي المتعدد الأطراف والكيان الخاص. وأما تعريف التعبئة المباشرة الخاصة فهي أكثر تشدداً، أي أنها مجموعة فرعية من التعبئة الخاصة، وتشير إلى حالة يُقدَّم فيها التمويل من كيان خاص بشروط تجارية ويرتبط به التزام أقوى وأكثر إلزاماً يؤكد دور المصرف الإنمائي المتعدد الأطراف في ضمان تلك المساهمة. ومن أمثلة ذلك ما يُقدَّم من ضمانات من المصرف الإنمائي المتعدد الأطراف إلى القطاع الخاص من أجل المشاركة في مشروع أو في الرسوم التي تدفعها الحكومات إلى مصرف إنمائي متعدد الأطراف التماساً لمشاركة القطاع الخاص. ومجموع تعبئة القطاع الخاص هو حاصل التعبئة المباشرة الخاصة والتعبئة غير المباشرة الخاصة[11].

[10] منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تعبئة التمويل الخاص عن طريق التدخلات الرسمية للتمويل الإنمائي، فبراير/شباط 2016.

[11] انظر منهجية المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في تعبئة الاستثمارات الخاصة (MDB Methodology for Private Investment Mobilization. – Reference Guide). أبريل/نيسان 2017.

60- وعلى الرغم من أن هذه التعاريف واضحة إلى حد كبير نظرياً، قد يكون من الصعب عملياً التمييز بينها وتطبيقها بدقة. وينبغي الإشارة أيضاً إلى أن جهود المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف تهدف في المقام الأول إلى رصد المساهمة. ويُعد التمييز بين التعبئة المباشرة الخاصة والتعبئة غير المباشرة الخاصة مسألة ثانوية الأهمية.

61- وكشفت المشاورات مع خبراء الصندوق عن أن استثمارات القطاع الخاص الموجَّهة إلى المشروعات التي تقودها الحكومات والمقدَّمة من خلال تجميع الموارد لدعم أنشطة المشروعات مربوطة بعائد متوقع. وترغب المنظمات الخاصة في المشاركة في تمويل نشاط مُحدَّد في مشروع من المشروعات ما دام لذلك النشاط أو للمستفيدين المستهدفين إسهام في تحقيق أهداف أعمال المنظمة. ويندرج هذا التمويل المشترك بالتالي ضمن نطاق التعبئة غير المباشرة الخاصة.

باء – انخراط الصندوق مع القطاع الخاص

62- تعمل المشروعات المموَّلة من الصندوق أساساً مع القطاع الخاص المحلي (مثل مقدمي المدخلات، أو تجار السلع، أو المجهزين الزراعيين، أو وكلاء شركات تجارة السلع أو شركات التصدير الكبيرة، أو المتاجر الكبرى، أو المؤسسات المالية المحلية أو الوطنية). ولا تعمل المشروعات مع الشركات الدولية إلاّ في بضع حالات (مثل شركة نستله في غانا، أو شركة مارس في إندونيسيا). ولذلك ترتبط مساهمات القطاع الخاص في العادة بأموال الصندوق لدعم الأنشطة التالية: (1) توفير التدريب، وخدمات الإرشاد، والمساعدة التقنية إلى المنتجين؛ (2) توفير المدخلات الزراعية وعوامل الإنتاج الأخرى (العمالة)؛ (3) الاستثمار في أصول الإنتاج وما بعد الإنتاج (المباني والمرافق والمعدات والمواد). والقاعدة المتبعة هي أنه ينبغي عدم استخدام أموال المشروعات بأي حال من الأحوال كبديل عن الأموال الخاصة، بل كأداة للحد من المخاطر وتقليص تكاليف المعاملات التي يتكبدها القطاع الخاص والقطاع المالي في التعامل مع المجموعة المستهدفة من الصندوق، وبالتالي رفع مستوى مساهماتها.

63- وفي حالة الشراكة بين القطاعين العام والخاص أو الشراكة بين المنتجين والقطاعين العام والخاص، إذا كانت المشروعات تتطلب من القطاع الخاص تقديم خطة عمل كأداة للانخراط في ذلك المخطط وفق ترتيبات اقتسام التكاليف، تتاح حينئذ المعلومات المتعلقة بمساهمة القطاع الخاصة في خطة العمل التي تُشكِّل جزءاً من ميزانية المشروع. ولا يُطبَّق هذا النهج حالياً إلاّ في عدد من مشروعات حافظة الصندوق.

64- وكشفت المشاورات أيضاً عن أن مساهمات القطاع الخاص تتحقق أثناء التنفيذ، ويعني ذلك أنها لا تُرصد أحياناً إلاّ جزئياً في وثيقة التصميم الأوَّلي وعند تحديد تكاليف المشروع. وتُسجَّل حالياً البيانات المتعلقة بالتمويل المشترك من القطاع الخاص في نُظم الصندوق، ولا تُشير بالتالي إلاّ إلى الحالات التي يمكن فيها عند التصميم وضع تقدير لمشاركة كيانات القطاع الخاص من حيث الاستثمارات الرأسمالية والخدمات (النقدية و/أو العينية) التي يمكن أن تندرج ضمن نطاق التعريف الذي وضعته المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف للتعبئة المباشرة الخاصة أو التعبئة غير المباشرة الخاصة. ويلتزم الصندوق باتخاذ خطوات نحو تعزيز ذلك القياس عن طريق ما يلي: (1) ضمان تقديم تقدير، على الأقل، أثناء التصميم، بشأن مبلغ التمويل المشترك؛ (2) الاستفادة من نُظم رصد المشروع وتقييمه من أجل ضمان اتساق تتبع تحقق تلك المساهمات؛ (3) إدراج إرشادات محدَّدة في اختصاصات بعثات الإشراف تحقيقاً لهذه الغاية.

65- وخلال الفترة من عام 1995 إلى 2014، تلقى حوالي 37 مشروعاً من مشروعات الصندوق مساهمات خاصة. وبلغ متوسط التمويل المشترك الخاص المسجَّل رسمياً في مرحلة التصميم حوالي 12 في المائة من مجموع تكاليف المشروعات. وتتضح هذه الحصة من التمويل المشترك الخاص أيضاً في دراسات الحالة التي أُجريت على خمسة مشروعات. وتتضمن الأُطر من 1 إلى 4 أدناه أمثلة توضح مشاركة القطاع الخاص في مشروعات الصندوق المندرجة في نطاق التعبئة المحلية الخاصة أو التعبئة المباشرة الدولية والتعبئة غير المباشرة، وتُرصد في نُظم الصندوق.

الإطار 1

مثال للتعبئة غير المباشرة الخاصة – التمويل المشترك المحلي

ليبيريا: مشروع الإرشاد بشأن محاصيل الأشجار

يتمثَّل الهدف الإنمائي الشامل لمشروع الإرشاد بشأن محاصيل الأشجار في 'تحسين سُبل المعيشة والقدرة على الصمود في وجه تغيُّر المناخ للأسر الريفية في منطقة نيمبا'. وتتمثَّل الغاية الإنمائية في تحسين دخل منتجي الكاكاو أصحاب الحيازات الصغيرة وقدرتهم على الصمود في وجه تغيُّر المناخ داخل البلد. واعتُمد المشروع في عام 2015 بتكلفة إجمالية تناهز 30.7 مليون دولار أمريكي.

ويتألف المشروع من أربعة مكونات:

(1) تنشيط مزارع الكاكاو
(2) إعادة تأهيل وصيانة الطرق
(3) تقديم الخدمات لتنمية سلسلة القيمة
(4) تنسيق ورصد وتقييم المشروع

ومن المتوقع أن يساهم الشركاء من القطاع الخاص بمبلغ 0.9 مليون دولار أمريكي في المكون الأول. وتتخذ مساهمته الشكل التالي: (أ) تمويل مشترك للاستثمارات الأوَّلية؛ (ب) مساعدة تقنية لإعادة التأهيل والتدريب في الإنتاج والمناولة في مرحلة ما بعد الحصاد؛ (ج) الوصول إلى الأسواق من خلال الترتيبات التعاقدية مع التعاونيات التي يدعمها المشروع من أجل تسويق وتصدير إنتاجها من الكاكاو والبن؛ (د) رأس المال العامل الذي تحتاج إليه التعاونيات لشراء المنتجات.

الإطار 2

مثال للتعبئة غير المباشرة الخاصة – التمويل المشترك المحلي

ميانمار: مشروع تعزيز التنشيط الزراعي في ميانمار

يركز المشروع على إدخال أفضل الممارسات الإقليمية والعالمية لتطوير نموذج مستدام ويمكن توسيع نطاقه من أجل زراعة الحيازات الصغيرة والتنمية الريفية في المنطقة الجافة الوسطى من ميانمار. ويدعم المشروع تجميع الأراضي وتطويرها، والبنية الأساسية المنتجة، والخدمات الزراعية وخدمات الأعمال، وتدفق المعرفة وبناء القدرات للترويج لنموذج إنمائي شامل. ويتمثَّل هدف المشروع في تحسين المركز الاقتصادي للنساء والرجال الريفيين الفقراء في المنطقة المستهدفة،

وزيادة دخل أُسر أصحاب الحيازات الصغيرة والمعدمين.

واعتمد المشروع في عام 2014 بتكلفة إجمالية قُدِّرت بمبلغ 27.8 مليون دولار أمريكي.

ويتألف المشروع من مكونين:

(1) البنى الأساسية الزراعية
(2) الخدمات الزراعية وخدمات الأعمال

وساهم الشركاء من القطاع الخاص بمبلغ 2.4 مليون دولار أمريكي (أي 9 في المائة من مجموع التكاليف) لتنفيذ المكوِّن الثاني. واستُخدمت هذه الموارد لتوفير المواد اللازمة لقطع أراضي المزارع النموذجية وأنشطة الترويج للأسواق المتصلة بتنمية سلاسل القيمة. واستأثرت تلك الموارد أيضاً بنسبة 60 في المائة من تمويل استثمارات الأعمال الزراعية ودعمت الموارد المتبقية بنسبة 40 في المائة من المِنح النظيرة.

الإطار 3

مثال للتعبئة غير المباشرة الخاصة – التمويل المشترك الدولي

إندونيسيا: مبادرة توسيع نطاق التمكين الريفي والتنمية الزراعية

يتمثَّل هدف البرنامج في دعم زيادة ازدهار الأُسر الزراعية الإندونيسية من أصحاب الحيازات الصغيرة، وتمكين الأُسر الريفية في منطقة البرنامج من خلال المهارات والثقة والموارد لتحسين دخلها الزراعي وغير الزراعي وسُبل كسب عيشها بصورة مستدامة من خلال نهج برنامجي قابل للتوسيع.

واعتُمد البرنامج في عام 2017 بتكلفة تقديرية بلغت 55.3 مليون دولار أمريكي.

ويشمل البرنامج ثلاثة مكونات:

(1) تنمية الزراعة وسُبل العيش في القرى
(2) الخدمات والمدخلات والروابط السوقية
(3) دعم وضع السياسات والاستراتيجيات
(4) إدارة البرنامج

والشركاء من القطاع الخاص الذين شاركوا في البرنامج هم الشركات الدولية. ومن المتوقع تعبئة التمويل المشترك أساساً من شركة موندليز، وشركة مارس، بما قيمته 2.2 مليون دولار أمريكي (4 في المائة من مجموع التكاليف). وسوف تدعم مساهمة القطاع الخاص – إلى جانب قرض الصندوق – أنشطة دعم إنتاج الكاكاو وتسويقه في إطار المكوِّن 1–2 والمكوِّن 2.

الإطار 4

مثال للتعبئة المباشرة الخاصة – التمويل المشترك المحلي من الشركاء في القطاع الخاص من خلال مخطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمنتجين

سري لانكا: برنامج شراكات الأعمال الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة

يتمثَّل الهدف الإنمائي للبرنامج في تحقيق زيادة مستدامة في دخل 500 57 أسرة من أصحاب الحيازات الصغيرة (في البداية) المشاركة في نُظم إنتاج وتسويق موجَّهة نحو الأسواق وتحسين نوعية نظامها الغذائي.

ويقوم هذا البرنامج على أساس الطلب، ومن الحاسم له استعداد والتزام أصحاب المصلحة (الأعمال الزراعية والجهات الفاعلة في سلاسل القيمة، بما يشمل القطاع الخاص ومنظمات المزارعين/المنتجين). ومن المبادئ الجامعة **للبرنامج** التمويل المشترك (أي تقاسم التكاليف)/وتقاسم المخاطر، والانتقاء التنافسي للشركاء وخطط الأعمال التي تتوفر لها مقومات الاستدامة. وستتجسَّد هذه المبادئ من خلال تعزيز الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص التي تفيد جميع الأطراف بين شركات القطاع الخاص والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة التي ستبيَّن تفاصيلها في خطط أعمال الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص. وستموَّل خطة أعمال الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص من خلال ترتيبات التمويل المشترك/تقاسم التكاليف التي تشمل ما يلي: (1) تقديم مِنح مناظرة لتلك التي يقدمها البرنامج؛ (2) الائتمان من المؤسسات المالية المشاركة (الذي يُيسره خط الائتمان الذي يدعمه البرنامج) كجزء من مساهمة المستفيدين؛ (3) مساهمات القطاع الخاص (الأعمال الزراعية).

والوكالة الرئيسية المسؤولة عن البرنامج هي أمانة الرئاسة التي ستكون، بحكم مركزها، في موقع يمكنها من ضمان فعالية التعبئة والتنسيق بين مختلف الوكالات العامة ومع الشركاء في القطاع الخاص (بما في ذلك المؤسسات المالية والشركات والرابطات) التي لديها مسؤوليات تنفيذ مباشرة أو دور مساند (مثل البحث أو التدريب أو التعبئة أو خدمات الإرشاد التكميلية).

واعتُمد البرنامج في عام 2017 وتبلغ تكلفته الإجمالية التقديرية 105 ملايين دولار أمريكي.

ويتألف البرنامج من ثلاثة مكونات:

(1) إرساء شراكات تجارية
(2) الحصول على التمويل الريفي
(3) إدارة البرنامج وحوار السياسات

وتبلغ مساهمة الشركاء من القطاع الخاص 17 مليون دولار أمريكي، وستُساهم المؤسسات المالية المشاركة، سواءً الخاصة أو المملوكة للحكومة، بمبلغ 9.8 مليون دولار أمريكي لدعم أنشطة المكونين 1 و2.

66- وهناك أمثلة عديدة لمساهمة الجهات الفاعلة من القطاع الخاص في تحقيق الأهداف الإنمائية للمشروعات التي يدعمها الصندوق من خلال التمويل الموازي؛ وتُشكِّل هذه الأمثلة ما تُعرّفه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بأنه تأثير تحفيزي مالي لاستثمارات الصندوق. وكما جاء من قبل، يتطلب هذا النوع من المشاركة

جهوداً مشتركة من الشركاء المساهمين من أجل تحسين تقدير مبالغ التمويل المشترك في مرحلة التصميم – وربما الأهم من ذلك تتبع ما إذا كانت تلك المساهمات تتحقق في الواقع. ويعتمد تحديد حجم المساهمات مسبقاً (أي أثناء مرحلة تصميم المشروع) على عملية دينامية ومدفوعة بالطلب أثناء تنفيذ المشروع. وبالإضافة إلى ذلك، بالنظر إلى أن بعض هذه المساهمات عينية وغير معلومة سلفاً (من قبيل أن يتاح للاستخدام في المشروع أصلٌ موجود سلفاً يجب تحديد قيمته كمياً)، تميل الجهات الفاعلة في القطاع الخاص إلى العزوف عن تقاسم معلومات دقيقة عن رؤوس الأموال والخدمات التي ستستثمرها.

67- وبالنظر إلى أن جميع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف تواجه تحديات مماثلة في تقدير مبالغ استثمارات القطاع الخاص التي تحفزها مشروعاتها، تعكف مجموعة عمل تابعة للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على دراسة هذا الموضوع. وتستعرض مجموعة العمل المذكورة عدة دراسات حالة (من بينها الصندوق). وأشار تقرير أوَّلي أصدرته مجموعة العمل في 20 أبريل/نيسان إلى أن المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لم تُحدِّد طريقة موحَّدة شاملة لتقدير هذه التأثيرات التحفيزية. وتدور مشاورات لوضع إطار مشترك ومنهجية لقياس الاستثمارات الخاصة التي يحفزها تمويل المصارف الإنمائية متعددة الأطراف والأنشطة الاستشارية.

سابعاً – العناصر الرئيسية التي ستُعالجها استراتيجية التمويل المشترك

ألف – الأساس المنطقي والسياق

68- ستستجيب استراتيجية التمويل المشترك تحديداً للالتزام 1–2 للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، الإجراء 5 القابل للرصد، من أجل: "إجراء تحليل للتمويل المشترك ووضع خطة عمل للوصول إلى نسبة تمويل مشترك قدرها 1: 1.4 (الدولي 1: 0.6 والمحلي 1: 0.8)، وتحديد مختلف أشكال التمويل المشترك ومنهجيات حسابها، بما في ذلك تحديد المساهمات العينية كمياً، وتحسين الرصد والإبلاغ عن التمويل المشترك بحسب المصدر وفئة البلدان، وتحسين قياس تعبئة الصندوق للاستثمار من القطاع الخاص".

69- وسوف توضع الاستراتيجية ضمن السياق الإنمائي العالمي العام وجهود المجتمع العالمي للتحول من "المليارات" إلى "التريليونات"[12] في الاستثمارات بجميع أنواعها (العامة والخاصة، والوطنية والدولية) لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسوف تُشكِّل الاستراتيجية ركيزة هامة في التقدم الذي يحرزه الصندوق صوب التحول إلى مجمِّع للتمويل الإنمائي بما يتفق مع نموذج عمل التجديد الحادي عشر، ونهجه الأوسع للشراكة وتعبئة الموارد من أجل المساعدة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

70- وكجزء من التحسينات التي أدخلت في جميع أبعاد نموذج عمل التجديد الحادي عشر للصندوق، سترتبط استراتيجية التمويل المشترك بعلاقة تآزرية مع التزامات التجديد الحادي عشر وستثريها بهدف تحقيق ما يلي: (1) وضع إطار للرصد الاستراتيجي لشراكات الصندوق على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية والمؤسسية[13]؛ و(2) تحديث استراتيجية الصندوق بشأن القطاع الخاص[14]. وبالإضافة إلى ذلك، تشمل الإجراءات المنقحة لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية – وهي التزام آخر للتجديد الحادي عشر[15] – إرشادات بشأن مناقشة التمويل المشترك في الجهود التي تبذلها البلدان في مجال التمويل المشترك، مع مراعاة الأهداف المؤسسية والإقليمية.

باء – الدروس المستفادة من التجربة

71- تقترح الإدارة أن تستفيد استراتيجية التمويل المشترك من الدروس المستخلصة من تجربة الصندوق، بما يشمل عمله الموسَّع في الشراكات. ويُمثِّل التحليل الذي يتناول التمويل المشترك والذي ورد في الجزء الأول من هذه الوثيقة (الأقسام من الأول إلى الرابع) جزءاً هاماً في هذا التعلم شأنه شأن المشاورات الجارية داخل الصندوق.

72- ومن النتائج الرئيسية المنبثقة عن تحليل تجربة التمويل المشترك في الصندوق هيمنة مصادر معيَّنة للتمويل المشترك. وعلى الجبهة المحلية، تشمل هذه المصادر حكومات الدول الأعضاء، والمستفيدين من المشروعات، ومؤسسات التمويل الإنمائية المحلية. وتشمل على الجبهة الدولية المصادر المتعددة الأطراف والمصادر الثنائية.

---

[12] انظر الوثيقة "من المليارات إلى التريليونات: تحويل تمويل التنمية – التمويل من أجل التنمية في حقبة ما بعد 2015: التمويل الإنمائي المتعدد الأطراف" التي اشترك في إعدادها مصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، والمصرف الأوروبي للاستثمار، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، وصندوق النقد الدولي، ومجموعة البنك الدولي لعرضها على اجتماع لجنة التنمية الذي عقد في 18 أبريل/نيسان 2015.

[13] الالتزام 3–4 للتجديد الحادي عشر، الإجراء القابل للرصد رقم 32.

[14] الالتزام 1–2 للتجديد الحادي عشر، الإجراء القابل للرصد رقم 6.

[15] الالتزام 3–4 للتجديد الحادي عشر، الإجراء القابل للرصد رقم 31.

وبالإضافة إلى تأكيد هذه المصادر، ستستهدف الاستراتيجية تعبئة الاستثمارات الخاصة التي يعترف حالياً بها على نطاق واسع كضرورة حتمية لتلبية الطموحات العالمية لأهداف التنمية المستدامة. ويبين تحليل المشاورات الداخلية أيضاً أن العوامل المحرِّكة لمستويات التمويل المشترك مختلفة اختلافاً كبيراً بين هذه المصادر المختلفة.

73- وأكدت نتائج استقصاء الموظفين هذه النتيجة. ورداً على سؤال عن أهمية مختلف مصادر التمويل المشترك المحلي في تحقيق نتائج أفضل في الدول الأعضاء، صنَّفت إجابات المستجيبين مساهمات الحكومات ومساهمات المستفيدين (النقدية والعينية) باعتبارها الأعلى، وتليها المؤسسات المالية المحلية والقطاع الخاص. ورداً على سؤال عن التمويل المشترك الدولي، صنَّف المستجيبون المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بأنها الأعلى، وتليها المؤسسات الثنائية والمرافق/الصناديق الاستئمانية.

74- وانبثق عن المشاورات الداخلية خمس رسائل رئيسية جديرة بتسليط الضوء عليها في سياق صياغة الاستراتيجية. أولاً، يمكن للمشاورات المبكِّرة الفعالة مع شركاء التمويل المشترك – محلياً ودولياً – أن تُعزِّز أعلى مستويات التمويل المشترك. ومن المرجح أن تتطلب تلك المشاورات وقتاً وجهداً. وثانياً، تؤثر الظروف القطرية، مثل الحيز المالي، على مستويات التمويل المشترك الحكومي. وتؤثر أفضليات الحكومات وممارساتها على المستويات المحتملة للتمويل الثنائي والمتعدد الأطراف. وثالثاً، يمكن لاختلاف سياسات الصندوق وممارساته (مثل التوريد) عن السياسات والممارسات التي ينتهجها الشركاء الإنمائيون الآخرون أن يشكل عقبة كبيرة في سبيل اجتذاب التمويل المشترك من هؤلاء الشركاء. وتُساعد "الترتيبات المجمَّعة"، مثل الترتيبات المتخذة مع حساب الأمانة الإسباني ومرفق البيئة العالمية، على تلافي تلك المعوقات. ورابعاً، يمكن للعلاقات النشطة القوية مع الشركاء على المستوى الدولي أن تُيسِّر مناقشات التمويل المشترك على مستوى البلدان/المشروعات. وربما كان الصندوق يُقلل من تقدير المساهمات العينية المقدَّمة من الحكومات والمستفيدين نظراً لتحديات قياس تلك المساهمات. وأخيراً، أكد مديرو البرامج القطرية عدم وجود إشارات واضحة ومتسقة في الماضي من قيادة الصندوق بشأن أهمية اجتذاب التمويل المشترك.

75- وبينما لم يقم مكتب التقييم المستقل في الصندوق بإجراء أي تقييم للتمويل المشترك تحديداً، ستستفيد صياغة الاستراتيجية من التقييمات الأخرى ذات الصلة، مثل التقييم المؤسسي الذي أجراه مكتب التقييم المستقل في عام 2018 للهيكلية المالية للصندوق، وتقريري التقييم التجميعيين الأخيرين للشراكات وتوسيع نطاق النتائج، اللذين يعالج كل منهما التمويل المشترك باعتباره شكلاً هاماً من أشكال الشراكة[16]. ويلاحظ تقرير التقييم التجميعي المتعلق بالشراكات أن المشروعات المموَّلة تمويلاً مشتركاً تُحقق في كثير من الأحيان أداءً أفضل على الرغم من المقايضات التي تتخذ شكل بطء في معدل صرف الأموال. غير أن التمويل المشترك كان أقل فعالية في اجتذاب الموارد. ويؤكد التقرير أن على الصندوق تحسين استراتيجيته بشأن التمويل المشترك بما يتجاوز المستوى العالمي والمضي بقوة أكبر نحو المستوى القطري لتوفير الدعم للصلة للأفرقة القطرية.

76- ويتيح التقييم المؤسسي الأخير الذي تناول الهيكلية المالية للصندوق أفكاراً لفهم أداء الصندوق في تعبئة التمويل المشترك. ويخلص التقييم إلى أن التمويل المشترك والتمويل النظير الوطني يضيفان موارد هامة من المنظمات الدولية والشركاء الوطنيين. ويُشير التقييم أيضاً إلى أن مستوى التمويل الموجه من المصارف الإنمائية المتعددة

[16] انظر تقريري التقييم التجميعيين لمكتب التقييم المستقل: بناء الشراكات من أجل أثر إنمائي مُعزِّز - استعراض التجارب والنتائج على المستوى القطري؛ ودعم الصندوق لتوسيع نطاق النتائج.

الأطراف إلى الزراعة والمبالغ التي تلتزم بها المصادر الثنائية ومتعددة الأطراف للمشروعات المتصلة بتغيُّر المناخ توحي بوجود فرص أخرى لتوسيع نطاق نتائج التدخلات الممولة من الصندوق.

77- وستعتمد صياغة الاستراتيجية على خبرة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في هذا الميدان[17]. من ذلك على سبيل المثال أن تقييم التمويل المشترك في مصرف التنمية الآسيوي خلص إلى أن التمويل المشترك في المشروعات كان مدفوعاً بعوامل خاصة بالسياق أكثر من انطلاقه من الأهداف الاستراتيجية المحدَّدة في الاستراتيجيات القطرية[18]. وحذر تقييم أجراه مصرف التنمية الأفريقي ركز فيه على الصناديق الاستئمانية[19] من ارتفاع تكاليف معاملات إدارة الصناديق الاستئمانية التي لا تغطيها في بعض الأحيان الموارد الإدارية الإضافية.

جيم – المبادئ والعناصر الرئيسية

78- سيتحدَّد شكل استراتيجية التمويل المشترك على أساس الالتزام ببلوغ أهداف التمويل المشترك المحدَّدة لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، وسيتسق ذلك مع الولاية الأوسع للصندوق وهدف تحقيق أثر أكبر لصالح السكان الريفيين في الدول الأعضاء، مع اعتبار التمويل المشترك وسيلة لتحقيق تلك الغاية. وستأخذ الاستراتيجية أيضاً في الحسبان فرص تجاوز الأثر المباشر لمشروعات الصندوق من أجل توسيع الموارد (المحلية والدولية، والعامة والخاصة) المكرَّسة للزراعة والتنمية الريفية.

79- ويمكن أن يهيئ التمويل المشترك علاقات تآزرية وتكاملية. وستؤكد استراتيجية التمويل المشترك، شأنها شأن استراتيجية الشراكة، التكامل باعتباره مبدأ رئيسياً. وسوف تتعامل الاستراتيجية مع التمويل المشترك ليس فقط باعتباره وسيلة لتعبئة تمويل إضافي، بل والأهم من ذلك هو النظر إليه بوصفه طريقة للاستفادة من المعرفة والخبرة التكميلية التي يتمتع بها الخبراء. وستنظر الاستراتيجية أيضاً في أثر التمويل المشترك على استدامة المشروعات الممولة من الصندوق.

80- وستقترح الاستراتيجية استخدام طرائق متنوعة للتمويل المشترك بالاستناد إلى المبادئ التي نوقشت أعلاه. وسوف يستفيد الصندوق من الأمثلة الناجحة للتمويل المشترك، والتمويل الموازي، والأموال المتممة، والمرافق الواحدة والمتعددة المانحين/الصناديق الاستئمانية، والتمويل على المستوى المؤسسي وعلى مستوى البرامج والمشروعات. وأثبتت الأموال المتممة بصفة خاصة قدرتها على اجتذاب التمويل المشترك لبرنامج الصندوق الإقراضي وتوصيل ذلك التمويل المشترك إلى الجهات المتلقية من خلال قناة واحدة، وهو ما يُبسط الإدارة ويقلص العبء الواقع على الجهات المتلقية. وهذه الوسائل هامة بصفة خاصة لتوسيع نطاق التدخلات في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، ودعم انخراط الصندوق في الأوضاع الهشة وتعزيز العمل مع المجتمع المدني، مثل منظمات المزارعين.

[17] ينبغي الإشارة إلى عدم وجود فهم مشترك لمصطلح "التمويل المشترك" بين المنظمات المختلفة. وبينما يدرج الصندوق ومصرف التنمية الأفريقي التمويل الحكومي المرتبط بمشروعات الصندوق ضمن التمويل المشترك المحلي، لا ينظر مصرف التنمية الآسيوي والمؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي إلى التمويل الحكومي باعتباره تمويلاً مشتركاً. وعُني البنك الدولي في الماضي بمسألة "التمويل الحكومي النظير"، ولكنه لم يعد يرصده. ولذلك لا يُرصد التمويل المشترك حسب تعريف الصندوق له إلا في الصندوق ومصرف التنمية الأفريقي.

[18] انظر التقييم المستقل لمصرف التنمية الآسيوي "فعالية شراكات مصرف التنمية الآسيوي" (2016).

[19] انظر إدارة تقييم العمليات في مصرف التنمية الأفريقي، "إدارة الصناديق الاستئمانية في مصرف التنمية الأفريقي- تقييم مستقل" (2013).

81- ومن المقترح تمييز الاستراتيجية حسب مصدر التمويل المشترك، ذلك أن الأدلة التي جمعت للتحليل كشفت عن محركات مختلفة للمصادر المختلفة. وفي إطار هذه الاختلافات، ستراعي الاستراتيجية الفرص والتحديات المحدَّدة المتصلة بمختلف مجموعات البلدان. وسوف يساعد ذلك أيضاً على توجيه الاتجاهات العامة لتوصيل أهداف التمويل المشترك العامة نحو المستوى الإقليمي ومن خلال برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج نحو المستوى القطري.

82- وسوف تسعى الاستراتيجية، في كل مصدر من مصادر التمويل المشترك، إلى الإجابة عن الأسئلة العامة التالية: (1) ما هي المحركات الرئيسية وراء تأثير الصندوق وكيفية ضمان الصندوق الاستفادة منها بأكثر الطرق فعالية؛ (2) ما هي القيود الرئيسية أمام المستويات العليا من التمويل المشترك وكيفية التخفيف منها؛ (3) ما هي الطرائق التي ينبغي أن يركز عليها الصندوق؛ (4) ما هو الدعم المؤسسي الذي يمكن أن يقدمه الصندوق للتمكين من نجاح جدول أعمال التمويل المشترك لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.

الحكومات

83- تُمثِّل المساهمات الحكومية حوالي 60 في المائة من مجموع التمويل المشترك المحلي الذي يُحشد لكل مشروع. وتبيَّن من التحليل الكمي والنوعي أن هذا هو أهم مصدر للتمويل المشترك المحلي.

84- وتعتمد مساهمات الحكومات على ظروف البلد التي تحرِّك التمويل المشترك المحلي.

85- ويتسم التمويل المشترك الحكومي بأهميته الحيوية كإثبات للملكية والانخراط من خلال التنفيذ. وهو حاسم أيضاً للاستدامة بعد إنجاز المشروع وربما لتعزيز حوار السياسات وتوسيع النطاق بما يتجاوز النطاق الأصلي للمشروع. واستناداً إلى نتائج التحليل الكمي الذي يبين وجود صلة واضحة بين التمويل المشترك المحلي والعوامل القطرية، ستأخذ الاستراتيجية في الحسبان ما يلي: الخصائص المميِّزة للبلد، مثل مستوى الدخل؛ والحيز المالي؛ والتعرض للهشاشة والنزاع؛ وحجم المشروع؛ والمواءمة مع الأولويات الوطنية؛ والحضور المستقر للصندوق كشريك في البلد. وسوف يؤكد ذلك أهمية المناقشات مع الحكومات على المستويات الملائمة بدءاً بالحوار حول صياغة برامج الفرص الاستراتيجية القطرية.

86- وأكد التحليل الكمي الفروق الإقليمية التي لا بد من أخذها في الحسبان. من ذلك على سبيل المثال أنه بالنظر إلى أن إقليمي آسيا والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية والكاريبي هما أهم إقليمين من حيث تعبئة الموارد المحلية منذ عدة سنوات، ستستفيد الاستراتيجية من أفضل الممارسات التي دعمت الاتجاه الإيجابي الملحوظ في هذين الإقليميين. وسيوجه الاهتمام إلى هذه العوامل القطرية والفروق الإقليمية في توجيه تسلسل أهداف التمويل المشترك العامة إلى المستويين الإقليمي والقطري.

المستفيدون

87- المستفيدون هم ثاني أكبر مصدر (19 في المائة) للتمويل المشترك المحلي، ويمكن القول إنهم أهم شريك لتحقيق أثر ناجح على الأرض. وتُعزز أيضاً مشاركة المستفيدين والمنظمات المستفيدة في تمويل المشروعات الممولة من الصندوق تقبل نتائج المشروع وربما استدامته.

88- وسينصب الاهتمام بصفة خاصة في هذا المجال على قياس مساهمات المستفيدين والإبلاغ عنها. وستُعالج أيضاً مسألة المساهمات العينية المقدَّمة إلى المشروعات الممولة من الصندوق من مصادر مختلفة، لا سيما الحكومات والمستفيدين. وستشكل منهجية موحَّدة لقياس هذه المساهمات والإبلاغ عنها جزءاً من الاستراتيجية وخطة العمل.

مؤسسات التمويل الإنمائي المحلية

89- تُمثِّل هذه المؤسسات حوالي 14 في المائة من التمويل المشترك المحلي المرتبط بعمليات الصندوق في مجال التمويل الريفي. واستناداً إلى استعراض آخر لهذه العمليات، ستستكشف استراتيجية التمويل المشترك خيارات زيادة مستوى التمويل المشترك من هذا المصدر عن طريق النظر في آليات تحفيزية لتشجيع هذه المؤسسات على المساهمة في مشروعات الصندوق، مثلاً من خلال توفير ضمانات أو آليات للشراكة بين المنتجين والقطاعين العام والخاص.

الجهات الشريكة متعددة الأطراف (بما يشمل التمويل المشترك من المصارف الإنمائية متعددة الأطراف ووكالات الأمم المتحدة)

90- يُمثِّل التمويل المشترك من المنظمات متعددة الأطراف – وهي في العادة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى – حوالي 70 في المائة من التمويل المشترك الدولي. ويُشير تحليل التجربة حتى الآن إلى استئثار مصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي بنسبة 75 في المائة من التمويل المشترك المقدم من المنظمات المتعددة الأطراف. وقدَّمت منظمات أخرى، مثل الاتحاد الأوروبي والبنك الإسلامي للتنمية، دعماً محدوداً متقطعاً. ويغيب عن المشهد بشكل واضح كل من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومؤسسة تنمية الأنديز.

91- ويشير التحليل بصفة عامة إلى أن النهج حيال الجهات الشريكة متعددة الأطراف والتمويل المشترك كان نهجاً مخصصاً. وستقترح الاستراتيجية نهجاً منتظماً يستند إلى علاقات قوية وتفاعلات مستمرة بشأن ذخيرة المشروعات وما إلى ذلك. وسيتطلب ذلك تعزيز العلاقات القوية نسبياً وتنشيط العلاقات الأخرى. وسوف يولي أيضاً اهتماماً محدداً للاستفادة من المرافق العالمية، مثل مرفق البيئة العالمية وكذلك، في حالة البلدان الضعيفة في مواجهة المناخ، مختلف الصناديق المتصلة بالمناخ. وسيجري أيضاً النظر في زيادة المرونة لمواءمة إجراءات الصندوق مع إجراءات الجهات المانحة المتعددة الأطراف من أجل تيسير التمويل المشترك حسب ما شددت عليه المشاورات الداخلية.

92- وسوف تعترف الاستراتيجية بالآليات الرئيسية التي يستخدمها الصندوق في الشراكات الناجحة وتكوين علاقات تكاملية مع كل فئة من هذه الفئات. ومن المهم أن يؤخذ في الاعتبار أيضاً تكامل تمويل الصندوق مع تمويل سائر المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف من أجل تعظيم التآزر والأثر المشترك. ومن ذلك على سبيل المثال أن إبرام مذكرة تفاهم مع مصرف التنمية الآسيوي في إقليم آسيا والمحيط الهادي كان هو الأساس لنجاح التمويل المشترك الدولي.

الجهات الشريكة الثنائية

93- تُمثِّل الجهات الشريكة الثنائية 17 في المائة من التمويل المشترك الدولي في مشروعات الصندوق. وتُشير الأدلة إلى نجاح الترتيبات الثنائية وكفاءاتها، مثل الترتيبات الثنائية مع حساب الأمانة الإسباني الذي يُمثِّل الشراكة الثنائية

الأكثر نجاحاً على الإطلاق في مشروعات الصندوق. ويستأثر حساب الأمانة الإسباني وحده بنحو 64 في المائة من المساهمات المستلمة من الجهات الشريكة الثنائية خلال العقد الأخير. وسينصب الاهتمام أيضاً على الشراكات الثنائية الناجحة الطويلة الأمد.

94- وستُعالج الاستراتيجية متطلبات الدخول في تلك الترتيبات. وتُشير المشاورات الداخلية إلى تحديات العمل مع الجهات الشريكة الثنائية على المستوى القطري فقط. وسوف تقترح الاستراتيجية تدابير لتكميل هذه التفاعلات باتفاقات وتفاهمات يتم التوصل إليها على مستوى عواصم الشركاء.

القطاع الخاص

95- تُقدِّم منظمات القطاع الخاص المحلية والدولية تمويلاً مشتركاً وموازياً إلى مشروعات الصندوق وإن كانت مبالغه محدودة. وتُساهم تعبئة الاستثمارات الخاصة – على المستوى المحلي والدولي – على نطاق أوسع كثيراً، بدور حيوي في تحقيق الطموحات العالمية التي تُعبِّر عنها أهداف التنمية المستدامة، ويمكن أن توفِّر مصدراً للخبرة. ويشمل ذلك استثمارات من المؤسسات التجارية، والمؤسسات المالية الخاصة، ومؤسسات التمويل الأصغر، ومؤسسات الشركات الملتزمة بأهداف التنمية المستدامة.

96- وستركز الاستراتيجية أيضاً على تحسين قياس ذلك التمويل المشترك والإبلاغ عنه، وهو ما يُشكِّل تحدياً حتى الآن، خاصة فيما يتصل بالتمويل الموازي للمشروعات الممولة من الصندوق. وينبغي إدراج التمويل الموازي في قياس جهود الصندوق من أجل التعبئة العامة في الحالات التي توجد فيها علاقات تكاملية واضحة بين التدخلات، وتتواءم فيها نطاقات البرامج، ويكون فيها إطار التعاون محدداً (مثلاً من خلال مذكرة تفاهم) وتوجد فيها تآزرات واضحة.

العمليات والثقافة في الصندوق

97- ستُعالج الاستراتيجية أيضاً العمليات التي يتطلبها الصندوق من أجل نجاح التنفيذ. وكما تبيَّن من المشاورات، ينبغي إيلاء اهتمام أكبر للتمويل المشترك في مرحلة التصميم من أجل تحديد الشركاء المحتملين من خلال عملية تشاركية.

98- وينبغي التشديد على تحسين تعميم المنافع الاقتصادية وأثر المشروعات الناجحة ونتائجها كوسيلة لاجتذاب التمويل المشترك.

99- وينبغي تحليل النموذج المُعزز للامركزية من أجل تحديد أفضل السُبل التي يمكن بها الاستفادة من المكاتب القطرية التابعة للصندوق (المعروف عنها ارتباطها الإيجابي بالتمويل المشترك) من أجل بناء شراكات طويلة الأمد.

دال – خطة العمل

100- ستُشدِّد الاستراتيجية على التنفيذ الفعال. وتحقيقاً لهذه الغاية ستوضع خطة عمل تُحدِّد بوضوح ما يلي:

- دور قيادة الصندوق؛
- أدوار ومسؤوليات دائرة إدارة البرامج في بناء ومواصلة شراكات مؤسسية يمكن أن تفضي إلى زيادة التمويل المشترك؛

- دور المديرين القطريين ومديري البرامج القطرية في تحديد فرص التمويل المشترك وتحقيق هذا التمويل المشترك على مستوى البلدان والمشروعات بتيسير من الحضور القطري في إطار النموذج الجديد؛
- تقديم الدعم من الوحدات المركزية، مثل مكتب الشراكات وتعبئة الموارد، في تشجيع تكوين شراكات مؤسسية والحفاظ عليها ودعم الجهود المبذولة على مستوى البلدان والمشروعات عند الاقتضاء؛
- التمكين من اتخاذ إجراءات لمواءمة عمليات الصندوق وإجراءاته مع عمليات وإجراءات الشركاء من أجل تيسير التمويل المشترك.

هاء – الرصد

101- ستولي الاستراتيجية اهتماماً محدَّداً لرصد النتائج من حيث تعبئة التمويل المشترك المحلي والدولي، بما يشمل تعبئته من القطاع الخاص. وينطوي قياس التمويل المشترك، لا سيما المساهمات العينية، على بعض التحديات؛ وتجري معالجة تلك التحديات بالتوازي مع عملية صياغة استراتيجية التمويل المشترك وستُدرج إرشادات محدَّدة في وثيقة الاستراتيجية وخطة العمل.

Data sample

1. Using Panel regression model, an econometric estimation of the determinants of domestic and international cofinancing ratios is conducted.[20] This analysis has been complemented by distributional trend analysis that highlights the main historical patterns in the cofinancing data. The data sample used for this analysis is described below.

Source of data

2. Investment Projects approved before 1995 and beyond 2014 have been excluded from the sample, restricting the analysis timeframe to a 20 year period from 1995 to 2014.[21]

3. Other external databases have been consulted to complement the project data with country-level socioeconomic information. These sources include the World Bank's development indicators and governance indicators databases, IDEA[22]'s Global State of Democracy Indices, etc. Table 1 presents the structure and distribution of the sample.

Table 1
Panel Sample data

Data description	
Source	GRIPS data + external databases
Period	Projects approved between 1995-2014
Number of Projects	APR: 141 ESA: 103 LAC: 90 NEN: 103 WCA: 122
Number of Countries	109
Total Observations	Country x Year: 543

[20] A panel regression model is applied to identify the most significant factors that impact domestic and international cofinancing in IFAD supported projects. The model allows the estimation of the magnitude and direction of impact of each explanatory factor. A challenge worth noting when conducting such analysis is the restricted number of studies in the literature addressing domestic cofinancing. The literature on aid allocation, albeit relatively old, is well documented on the factors explaining foreign donors' aid giving behavior, but lack substantially, empirically tested information on the incentives behind counterpart contributions. The (Word Bank, 2013) is at our knowledge the only study that had investigated determinants of counterpart funds in development projects using empirical estimation.

[21] Multiple reasons motivate this sampling decision, worth mentioning is the poor quality of the data reporting prior to early 90's when IFAD has no Corporate Databases put in place to systematize and automate the reporting of the financing and results data. Another reason is that most of the notable institutional changes or operational procedures that reinforce IFAD's role as assembler of development Funds (Business Model, IFAD partnership Strategy, General Conditions for Agricultural Development Financing etc.) occurred within the period of the last 10 years.

[22] IDEA : (International) Institute for Democracy and Electoral Assistance

Project sectors

1. The integration of donors' interests and compliance with their funding eligibility criteria is of crucial importance for an effective resource mobilization strategy. Projects 'partners adopt a selective approach in cofinancing, favoring programs whose development objectives align with their own priority areas or contribute significantly to the national strategic frameworks for poverty reduction and sustainable development. Therefore, identifying projects characteristics that incentivize most domestic and international cofinancing can support the elaboration of a more tailored approach to resource mobilization.

2. Figure 1 displays average domestic cofinancing invested per project priority sector.[23] The data show that on average, between 1995 and 2014, projects implementing research activities have attracted more domestic cofinancing than others. Following the research sector, projects providing financial services and projects promoting agricultural development are respectively the second and third top projects to attract more domestic counterpart funding. In recent years (2015-2017), domestic cofinancing priority areas have shifted with more focus on Irrigation projects, Rural development projects and projects promoting marketing activities respectively.

Figure 1
Average domestic contribution/sector*

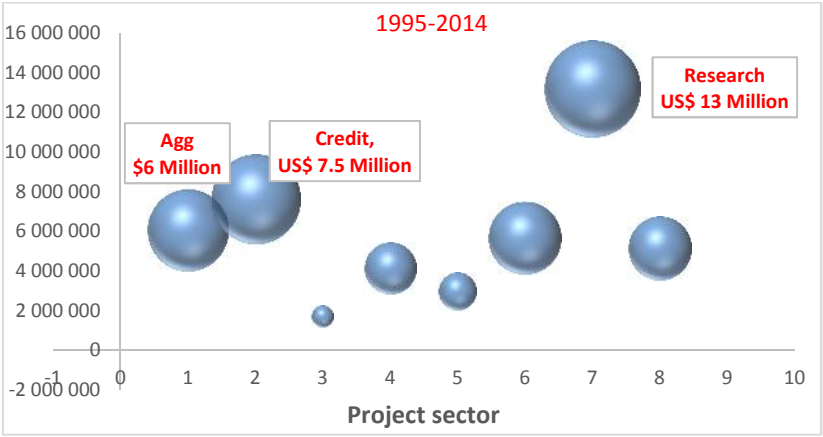

* See footnote 13 below.

3. The top three project sectors to attract most international cofinancing are respectively in irrigation, research and marketing sectors. Over the past three years, this pattern has not changed for the distribution of international cofinancing per project sector with still Irrigation projects, research projects and marketing projects driving on average more funding.

[23] The categorization used is: 1 Agriculture, 2 Credit, 3 Fishery, 4 Irrigation, 5 Livestock, 6 Marketing, 7 Research, 8 Rural development. This categorization is currently under review.

Figure 2
Average International contribution/sector*

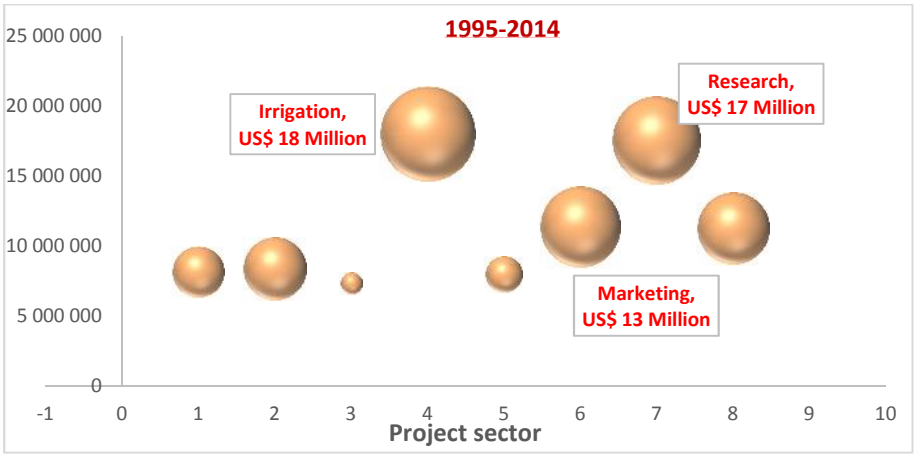

* See footnote 13 above.